

الطريق الأول القياس

- ١ - تعريفه .
- ٢ - أمثلته .
- ٣ - بعض نتائج من تعريفه وأمثلته .
- ٤ - صحته .
- ٥ - تحليل الأحكام وشرائط العلة وأنواعها ومساكنها .

١ - تعريفه :

القياس هو أول طريق يلجأ إليه المجتهد لاستنباط الحكم فيما لا نص فيه وهو أوضح طرق الاستنباط وأقواها ، والقياس معناه في اللغة التسوية يقال فلان لا يقاس بفلان أى لا يسوى به ، والقياس فى اصطلاح الأصوليين تسوية واقعة لم يرد نص بحكمها بواقعة ورد نص بحكمها فى الحكم الذى ورد به النص لتساوى الواقعتين فى علة هذا الحكم .

وتوضيح هذا أن جمهور المسادين متفقون على أن أحكام الشرع التى وردت بها النصوص لم تشرع عبثاً وإنما شرعت لتحقيق مصالح العباد . فإذا كانت هذه الأحكام مما لا سبيل للعقل إلى إدراك المصالح التفصيلية التى شرعت لتحقيقها كأحكام العبادات فهذه أحكام تمبديية ، وعلى المكلف أن ينفذها كما وردت بها النصوص ، ولا يتجاوز بها وقائع نصوصها . وإذا كانت هذه الأحكام مما للعقل سبيل إلى إدراك المصالح التى شرعت لتحقيقها والعلم التى نيت عليها لأنها مظان تلك المصالح ، فعلى المكلفين أن ينفذوها فى وقائع نصوصها ، وعلى المجتهدين أن يتعرفوا المصلحة التى قصدها الشارع من الحكم والعلة الظاهرة التى ربط الشارع الحكم بها ، لأن فى هذا الربط تحقيق تلك المصلحة . حتى إذا عرضت لهم واقعة غير واقعة النص وتبين لهم أن تلك العلة متحققة فيها حكموا فيها بحكم واقعة النص لتحقيق المصلحة التى قصدها الشارع . مثلاً ورد فى الحديث « لا يرث القاتل » دل هذا الحديث على حكم

وهو المنع من الإرث في واقعة وهي الوارث القاتل لمورثه . فإذا وصل المجتهد باجتهاده إلى أن المصلحة التي قصدها الشارع بهذا الحكم هي منع الإنسان من أن يتمكن من قبل أوانه وحرمان المجرم من أن يستفيد من إجرامه ووصول إلى أن المصلحة الظاهرة التي ربط الشارع بها الحكم هي القتل لأن في ربط المنع بالقتل تحقيق تلك المصلحة ، ثم عرضت له واقعة الموصى له القاتل للموصى . والموقوف عليه القاتل للواقف . ورأى أن الحكم فيهما بما حكم به في الوارث القاتل يحقق مصلحة الشارع سواء الموصى له القاتل للموصى ، والموقوف عليه القاتل للواقف بالوارث القاتل للمورث في الحكم لتساويهم في علته ويكون منع الوارث القاتل للمورث من الإرث بالنص ومنع الموصى له القاتل للموصى من الوصية ومنع الموقوف عليه القاتل للواقف من الاستحقاق في الوقف بالقياس .

ومن هذا يتبين أن عملية القياس تنبئ باستخراج علة حكم الواقعة التي ورد النص بحكمها . وهذا يسمى تخريج المناط^(١) . ثم يليه البحث في تحقيق هذه العلة في الواقعة التي لم يرد نص بحكمها . وهذا يسمى تحقيق المناط . ثم يلي هذا الحكم بأن الواقعتين متساويتان في العلة ، وتبنى على هذا تسوية الواقعتين في الحكم وهذا هو المقصود من القياس . فالواقعتان أمران معلومان لأنهما حادثتان إحداهما منصوص على حكمها والأخرى غير منصوص على حكمها . والحكم الذي ورد به النص معلوم . والذي استكشفه المجتهد باجتهاده هو علة حكم النص ، وتحققها في الواقعة المارضة ، والذي وصل إليه هو التسوية بين الواقعتين في الحكم بناء على تساويهما في علته .

ومن أجل تعدد مراحل عملية القياس واختلاف النظر في الأمر الجوهرى فيها . أهو التسوية بين الواقعتين في العلة لأنها أساس التسوية في الحكم أم هو التسوية في الحكم لأنه هو المقصود ، اختلفت عبارات الأصوليين في تعريفه . وكلها في جوهرها متفقة . ونحن نعرض عدة من التعريفات التي عرفوا بها القياس . ثم نعرض عدة أمثلة من أسئلة القياس ، ثم نذكر بعض النتائج التي تستنتج من تعريفه وأمثله .

عرفه البيضاوى في كتابه المنهاج بقوله « القياس إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر لمشاركته له في علة حكمه عند المثبت » .

(١) علة الحكم تسمى مناط الحكم لأن الحكم يبط بها أى ربطها وبني عليها وجودا وعدما

وعرفه ابن السبكي في كتابه جمع الجوامع بقوله : « القياس سهل معلوم على معلوم
مساواته له في علة حكمه عند الحامل » .

وعرفه صدر الشريعة في كتابه تنقيح الأصول بقوله : « القياس تمديدية حكم
من الأصل إلى الفرع بعملة متحدة لا تعرف بمجرد فهم اللغة » .

وعرفه السكال بن المهام في كتابه التحرير بقوله : « القياس مساواة محل لآخر
في علة حكم له شرعى لا تدرك بمجرد فهم اللغة » .

وعرفه ابن الحاجب في كتابه المختصر بقوله : « القياس مساواة فرع لأصل
في علة حكمه » .

ورد في بعض هذه التعريفات معلوم بمعلوم وفي بعضها أصل وفرع وفي بعضها
محل لآخر وهذه ألفاظ مترادفة معناها واحد وهو الواقعة التي ورد النص بحكمها
والواقعة التي لم يرد نص بحكمها ويراد الوصول إلى حكمها فالواقعتان معلومتان وكل
منهما محل للحكم وواقعة النص أصل للواقعة المسكوت عنها .

وورد في بعض هذه التعريفات لفظ — إثبات — وهو يوهم أن القائس يثبت
حكمًا في الفرع وينشئه مع أنه في الحقيقة يكشف ويظهر أن حكمه هو حكم الأصل
وورد في بعض هذه التعريفات لفظ — سهل — وهو يوهم أن الفرع والأصل
يصدقان على شيء واحد لأن المحمول والمحمول عليه لا بد أن يكونا متحدين فيما
يصدقان عليه مع أن واقعة الأصل غير واقعة الفرع .

وورد في بعض هذه التعريفات لفظ — تمديدية — وهو يوهم أن حكم الأصل
جارزه إلى الفرع وهذا غير صحيح .

وورد في بعض التعريفات زيادة لفظ — عند المثبت — أو عند الحامل —
والغرض منها الدلالة على أن هذا التساوى في العملة الذي بني عليه التساوى في الحكم
إنما هو بحسب اجتهاد القائس وليس بحسب الواقع . وهذا تصريح بما هو مفهوم .
وورد في بعض هذه التعريفات زيادة وصف العملة بأنها — لا تدرك بمجرد فهم
اللغة — وهذا للاختراز عن دلالة النص وسمياتي توضيح الفرق بين القياس
ودلالة النص .

وهذه التعريفات مختلفة الألفاظ ومآلها واحد ، وجوهرها واحد . وأوضح تعريف للقياس مطابق لعمليته هو أن يقال « القياس تسوية واقعة لم يدل على حكمها نص بواقعة دل على حكمها نص في الحكم الذي دل عليه النص لتساوي الواقعتين في علته » .

وأبعد التعريفات تعريفه بأنه مساواة فرع لأصله في علة حكمه . فإن التعريف إنما هو العملية التي يجربها القائس وتساوي الأصل والفرع في العلة ليس من عمله وكذلك القياس المقصود به الوصول إلى حكم الفرع لا إلى مجرد تساوي الأصل والفرع في العلة .

٢ - أمثلة متعددة للقياس :

١ - السلم^(١) بيع أبيح استثناء بالحديث ، نهى رسول الله عن بيع المردوم ورخص في السلم . وقيس عليه بيع ما وجد وما سيوجد من ثمار الأشجار لتساويهما في الحاجة إليهما وجريان عرف الناس بهما من غير إفضاء إلى نزاع ، وقيس عليه أيضا بيع الاستصناع .

٢ - بيع المرايا^(٢) أبيح استثناء بالحديث « نهى رسول الله عن بيع الشيء بنفسه متفاضلا ورخص في المرايا ، وقيس عليه بيع العنب في السكرم بالزبيب لأن السكرم كالنخل في بروز ثمرها وإمكان التخمين القريب في تقديرها وحاجة الناس إلى هذا النوع من البيع .

٣ - ابتياع الإنسان على ابتياع أخيه منهي عنه بنص الحديث « لا يجل لإنسان أن يخطب على خطبة أخيه ولا أن يبتاع على بيع أخيه » وقيس عليه استئجار الإنسان على استئجار أخيه لتساويهما في أن كلا منهما فيه اعتداء على الغير .

(١) السلم : هو تسليم عوض حاضر في عوض موصوف في الذمة إلى أجل ويسمى سلفاً وسلفاً وهو لا يصح في المذهب الحنفي إلا فيما يمكن ضبط صفاته وقدره كالسكيلات والموزونات والمددوات المتماثلة أو المتقاربة ؛ فلا يصح عندهم في الحيوان ولا في الجواهر ولا في الأرض . وأصله قول الرسول : « من أسلم في شيء فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم » .
(٢) المرايا بيع الرطب في رموس النخل يمثل قدره من التمر كيلا .

٤ - شرب الخمر محرم بالنص وهو قوله تعالى « فاجتنبوه » وقيس عليه شرب أى نبيذ آخر تَصَخَّر وصارت فيه خاصة الإسكار التى فى الخمر لتساويهما فى علة التحريم .

٥ - قتل الوارث مورثه مانع من الإرث بالحديث « لا يرث القاتل » وقيس به قتل الموصى له للموصى وقتل الموقرف عليه للواقف لتساويهما فى أن القتل فيها مظنة استمجال الشيء قبل أوانه والانتفاع بالإجرام .

٦ - البكر الصغيرة تثبت لوليتها ولاية تزويجها بالحديث وقيس عليها الثيب الصغيرة لتساويهما فى الصغر الذى هو مظنة قصور العقل والعجز عن إدراك المصلحة .

٧ - البيع وقت النداء للصلاة من يوم الجمعة منهى عنه بقوله تعالى : « فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع » وقيس عليه الإجارة والمداينة وأى عقد أو تصرف فى هذا الوقت لتساويهما فى أنها تشغل عن ذكر الله وعن الصلاة .

٨ - الجمع بين الأختين فى الزواج محرم بالآية « وأن تجمعا بين الأختين » والجمع بين البنت وعمتها والبنت وخالتها محرم بالحديث « لا يجمع بين البنت وعمتها ولا بين البنت وخالتها » والجمع بين أى محرمين غير هذه محرم بالقياس لتساويهما فى أن الجمع فيها يودى إلى قطيعة الرحم ، كالجمع بين البنت وخالته أو البنت وعمتها .

٩ - السرقة بين الأصول والفروع وبين الزوجين لا تجوز محاكمة مرتكبها إلا بناء على طلب المجنى عليه فى قانون العقوبات وقيس على السرقة النصب واغتصاب المال بالتهديد وإصدار شيك بدون رصيد وجرائم التبديد بين هؤلاء لعلاقة القرابة والزوجية فيها كلها «م ٣١٢ قانون العقوبات» .

١٠ - الورقة الموقع عليها بالإمضاء حجة على موقعها مقبسة عليها الورقة المبسوطة ببصمة الأصبع تكون حجة على باصمها لأن بصمة الأصبع مثل التوقيع بالإمضاء فى الدلالة على الشخص .

٣ - نتأج من تعريف القياس وأمثله :

من نظر بإمعان فى تعريف القياس وأمثله تظهر له عدة نتأج :

أولها : أن كل قياس يتكون من أركان أربعة :

- ١ - واقعة النص أي الواقعة التي حكم فيها النص وتسمى الأصل والمقيس عليه .
- ٢ - والواقعة الطارئة التي لانص على حكمها ويراد بالقياس الوصول إلى حكمها وتسمى الفرع والمقيس .

٣ - وحكم الأصل وهو الحكم الذي ورد به النص في واقعته .

٤ - وعلة الحكم وهي التي بنى الشارع عليها حكمه في واقعة النص .

فبيع السلم هو الأصل . وبيع ما سيوجد من الثمار مع ما وجد هو الفرع . وحكم الأصل هو الإباحة وعلته دفع الحاجة وجريان العرف به من غير إفضاء إلى نزاع . وفي كل مثال لقياس يسهل استنباط أركانه الأربعة . وعلى من يقيس أن يحدد واقعة النص ويحدد حكمها الذي ورد به النص . ويتعرف العلة التي بنى عليها الشارع هذا الحكم . وإذا وجد هذه العلة متحققة في الواقعة التي يبحث عن حكمها حكم فيها بحكم النص . والواجب أن يحتاط في تحديده واقعة النص وحكمها وأن يكون أشد احتياطاً وتدقيقاً في معرفة علة الحكم وفي التحقق من وجودها في الفرع أي في تخريج المناط وفي تحقيقه .

وثانيها : أنه لا يمكن إجراء عملية القياس إلا إذا كان حكم النص مما يدرك

العقل علقته : أي أنه حكم معقول المعنى والعقل وسيلة إلى إدراك معناه والمصلحة التفصيلية التي قصدت به كأحكام الماملات . وأما إذا كان حكم النص مما لا يدرك العقل علقته أي أن الله سبحانه استأثر بعلمه بحكمته فهذا يسمى حكماً تمهيدياً ولا يجري فيه قياس كعدد ركعات كل صلاة وعدد أيام الصيام وأشواط الطواف بالكعبة وغير هذا من العبادات ومثلها المقوبات المقدرة كالجلد في الزنا مائة جلدة وفي قذف المحصنات ثمانين وتسكفير الحنث في اليمين بإطعام عشرة مساكين أو صيام ثلاثة أيام ؛ لأن العقل لا يمكنه أن يدرك المصلحة التفصيلية في التحديد بهذه المقادير ولا أن يعرف لم كانت فريضة الصبح ركعتين والظهر أربعة ولم كان في الركعة ركوع واحد وسجودان ولم كان الجلد مائة لا أكثر ولا أقل وما دام الحكم لا سبيل إلى معرفة علقته التي بنى عليها فلا سبيل إلى تسوية واقعة الواقعة النص ولهذا قرر الأصوليون

أنه لا قياس فى العبادات ولا فى المقوبات المقدرة من حدود و كفارات ولا فى الفروض المقدرة لأصحاب الفروض فى الإرث .

وإذا كان حكم النص مما يدرك العقل علته أمكن إجراء القياس سواء أكان هذا الحكم عزيزة أم رخصة ومعنى أنه عزيزة أنه حكم مشروع من ابتداء تشريعه عاما ليس خاصاً بزمن ولا بمكلف ولا بمجال خاصة كتحریم شرب الخمر ومنع الوارث القائل من الإرث . وتحریم بيع المدوم . وأما معنى أنه رخصة فهو أنه حكم مشروع ولكن فى زمن خاص أو لبعض المكلفين خاصة تخفيفاً عليهم فى حال تقتضى التخفيف وهو كالأستثناء من حكم العزيمة . كإباحة شرب الخمر للضرورة وإباحة بيع السلم للحاجة . وقد تبين من الأمثلة التى ذكرناها أن القياس جرى فى العزيمة فقد قيس الموصى له القائل على الوارث القائل فى المنع من الإرث لتساويهما فى علته وجرى فى الرخصة فقد قيس بيع العنب فى السكرم بالزبيب على بيع المرابا لتساويهما فى علته فالمدار على أن حكم الأصل تدرك علته من غير نظر إلى كونه عزيزة أو رخصة . ففى قوله تعالى : « فمن اضطر فى مخصصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم » بمد تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به يقاس على من اضطر فى مخصصة أى مجاعة من اضطر فى مرض أو أية ضرورة .

وثالثها : أن القياس مُظهر لا مثبت : والمراد بهذا أن المجتهد بالقياس لا يشبث ولا يضع حكماً فى الفرع من عنده وإنما يظهر أن حكم الأصل الذى ورد به النص ليس قاصراً على واقعة النص ، وإنما هو حكم فيها وفى كل واقعة تحققت فيها علته . فالقائس إذا عرف أن علة تحريم شرب الخمر إسكاره ، وعرف أن نبيذ التمر أو التفاح فيه خاصية الإسكار التى فى الخمر ، وحكم بان شرب نبيذ التفاح محرم كشراب الخمر ، فهو فى الحقيقة أظهر أن التحريم ليس قاصراً على شرب الخمر ، وأنه يتناول شرب كل مسكر ، لأنه مادام اهتدى إلى العلة التى بنى عليها الشارع حكمه ، فقد اهتدى إلى أن حكم الشارع يوجد فى أية واقعة تحققت فيها علته ، لأن الحكم يدور مع علته وجرداً وعدماً ، وعلى هذا قال بعض الأصوليين : حينما توجد المصلحة فثم شرع الله ، ومن هذا يتبين أن جهد القائس إنما هو فى تخريج المناط وفى تحقيقه . فإذا استخرج

المناط الذي بنى عليه حكم الأصل وحقق وجوده في الفرع ظهر حكم الشارع في هذا الفرع .

ورابعها : أنه يوجد فرق بين القياس ودلالة النص : وقد أشار بعض من عرفوا القياس إلى هذا الفرق بقولهم في التعريف «للساواته له في علة لا تدرك بمجرد فهم اللغة» وتوضيح هذا أنه إذا دل نص على حكم في واقعة لعلة بنى عليها هذا الحكم ثم وجدت واقعة أخرى متحققة فيها هذه العلة وكان إدراك العلة التي بنى عليها حكم الأصل وإدراك تحققها في الفرع من الوضوح بحيث يكفي فيه فهم النص لغة ولا يحتاج إلى اجتهاد ولا بحث لا في تخرج المناط ولا في تحقيقه فيكون ثبوت حكم الأصل في الفرع بدلالة النص لا بالقياس ويكون النص قد دل على ثبوت حكمه في واقعتين في واقعته الواردة فيه وفي الواقعة التي ساوتها في العلة هذه المساواة الظاهرة التي لا تحتاج إلى أكثر من فهم العبارة . مثلاً قوله تعالى في شأن الوالدين « فلا تقل لهما أف » الأصل قوله لهما أف أي أتضجر وحكمه النهي عنه وعلته أن في هذا القول لهما إيذاء وهذه العلة لا يحتاج إدراكها إلى بحث واجتهاد وتوجد أنواع أخرى من الأقوال والأفعال تحقق فيها الإيذاء بأشد من قول أف وتحقيقه فيها لا يحتاج إلى بحث واجتهاد فالنص يدل على النهي عن قول أف بعبارة وعلى النهي عن أي قول أو فعل فيه إيذاء بدلالته . ولا يقال قيس السب والشتم على قول أف . وكما يسمى هذا دلالة النص يسمى مفهوم الموافقة لأن الحكم في واقعة الفرع وافق حكم الأصل ، ويسمى أيضا نحوى الخطاب ، أي روحه وما يظهر منه . فنطاق التفريق بين دلالة النص والقياس أنه إذا كان استخراج مناط الحكم في الأصل وتحقيقه في الفرع يفهم بمجرد فهم النص لغة . ولا يحتاج إلى اجتهاد ، فهذا دلالة النص ، وإذا كان يحتاج إلى بحث واجتهاد ، فهذا هو القياس .

٤ - حجية القياس :

قدمنا أن الاجتهاد بالرأى إنما يكون بطريق من الطرق التي مهدها الشرع الإسلامي ونصبتها أمارات للدلالة على الحكم فيما لا نص فيه لأن الاجتهاد بطريق من

هذه الطرق يكون سلوكا للسنن الشرعية في التقنين وموسلا إلى المصالح العامة التي قصدها الشرع بالتشريع .

وإذا لابد أن نبين في دراسة كل طريق من هذه الطرق أنه طريق مهده الشرع للاستنباط ، واعتبر الحكم المستنبط به ، وقبل العمل به ، وهذا ما يسمى في اصطلاح الأصوليين حجية القياس أو التعمد بالقياس .

ومما اتفق عليه جمهور علماء المسلمين أن القياس حجة شرعية في حالتين :

الأولى : إذا كان حكم الأصل منصوصاً على علمته ؛ أي أن الحكم منصوص عليه وعلمته منصوص عليها أيضاً ، لأن النص على علة الحكم يعتبر نصاً على ثبوت الحكم حيث وجدت علمته ، مثلاً : قال تمالى « ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن » دل النص على حكم ، هو وجوب اعتزال النساء في المحيض ، ودل على علمته ، وهي أن المحيض أذى ، فحيث يتحقق الأذى في حال أخرى غير المحيض كالنفاس والزيف يوجد الحكم وهو وجوب الاعتزال - والذي يظهر لي أن العلة المنصوص عليها يكون الحكم بناء عليها من باب تطبيق النص لا من باب القياس ، لأن مآل النص في هذه الحال : اعتزلوا النساء فيما هو أذى كالمحيض .

الثانية - إذا كان القياس من أقيسة الرسول لأن الرسول في اجتهاده بالقياس ملحوظ برعاية الله له ، فإذا أقره الله على قياسه فهو حجة - مثلاً - قال صلى الله عليه وسلم : « لا يجمع بين البنت وعمتها ولا بين البنت وخالتها ؛ إنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » فهذا التعليل أشار الرسول به إلى أنه قاس على الجمع بين الأختين الجمع بين البنت وعمتها والبنت وخالتها - والذي يظهر لي أن هذا الحكم بالنسبة إلينا ثابت بالسنة لا بالقياس .

أما القياس في غير هاتين الحالتين فقد اختلف^(١) علماء المسلمين في أنه حجة

(١) أقرأ جملة هذه الأقوال والآراء في كتاب - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للإمام الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ في الفصل الثاني في حجية القياس - وأقرأ في هذا الفصل تأييد المؤلف لمذهب نفاة القياس ونقضه أدلة مثبته وهو يباع في أكثر المكتبات .

وتشعبت آراؤهم فيه عدة شعب . ونحن نمرض عن سرد هذه الآراء جميعها وعن ذكر ما ترى به المختلفون من الطعون ونسكتفي بذكر الرأيين الرئيسيين وهما :
أولاً -- رأى جمهور علماء المسلمين من الأصوليين والفقهاء والمتكلمين وهو أنه حجة شرعية على الأحكام العملية ، ودليل أقامه الشارع الاستدلال به على حكم ما لا نص فيه من الوقائع ، ويطلق على هؤلاء مثبتو القياس .

وثانياً -- رأى النظام وأتباعه وداود الظاهري وأتباعه وفرق من الشيعة وهو أنه ليس حجة شرعية ولا يصح الاستدلال به على حكم شرعي ، ويطلق على هؤلاء نفاة القياس ، ومن هؤلاء من غلوا وأنكروا حجة القياس والاستدلال به ولو كانت علة حكم الأصل منصوفاً عليها كأتباع داود الظاهري .

وقد تنوعت المسالك في إيراد حجج الفريقين وشبههم ، وكل باحث قد سلك المسلك الذي يوصل إلى تأييد ما يرجحه من إثبات أو نفي . فالإمام الشوكاني في كتابه إرشاد الفحول ، لأنه من نفاة القياس ، سلك مسلك أن الأصل عدم حجبية القياس ، وأنه ليس على نفاة القياس أن يقيموا دليلاً على عدم حجبيته وهم في مقام المنع ؛ أي طلب الدليل من مثبتيه ، وعلى مثبتى حجبيته إقامة الدليل . وأورد أدلتهم وأتبع كل دليل بما يفنده حسب زعمه .

ونحن نورد أظهر أدلة مثبتى القياس ، وأظهر أدلة نفاة ، وتتبع كل دليل من أدلة نفاة بما ينقضه ، ونُدفع أظهر شبههم ليخلص لنا ، إن شاء الله ، الحق الذي يدين به جمهور علماء المسلمين ونقره الفطرة السليمة ، وهو حجبية القياس .

أدلة مثبتى القياس الذين يحتجون به :

استدل مثبتو القياس بالقرآن ، وبالسنة ، وبأقوال الصحابة وأفعالهم ، وبالعقول :

- ١ - أما القرآن فأظهر ما استدلوا به من آياته ثلاث آيات :
- الآية الأولى : قوله تعالى في سورة النساء : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ . فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالِىُّ الرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا » . ووجه

الاستدلال بهذه الآية أن الله سبحانه أمر المؤمنين إن تنازعوا واختلفوا في شيء ليس لله ولا لرسوله ولا أولى الأمر منهم فيه حكم أن يردوه إلى الله وإلى الرسول ، وردده أي إرجاعه إلى الله وإلى الرسول بإطلاقه ، يشمل كل ما يصدق عليه أنه رد إليهما فردة إلى قواعد الشرع السكّية رد إلى الله ورسوله ، ورد ما لا نص فيه إلى ما فيه نص والحكم عليه بحكم النص لتساوي الواقعتين في العلة التي بنى عليها الحكم هو رد المتنازع فيه إلى الله ورسوله ، لأنه ما حكم فيه بحكم من عنده وإنما حكم فيه بما حكم النص في نظيره .

الآية الثانية : قوله تعالى في سورة الحشر : « هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ، ما ظننتم أن يخرجوا ، وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله ، فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا ، وقذف في قلوبهم الرعب ؛ يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين . فاعقبوا يا أولى الأبصار » وموضع الاستدلال قوله سبحانه « فاعتبروا » ووجه الاستدلال أن الله سبحانه بعد أن قص ما كان من بني النضير الذين كفروا وما حاق بهم من حيث لم يحتسبوا ، قال فاعتبروا يا أولى الأبصار أي فقيسوا أنفسكم بهم لأنكم أناس مثلهم إن فعلتم مثل فعلهم حاق بكم مثل ما حاق بهم . ولا يقال إن الآية في أحكام حسية وجزاءات دينوية فهي خاصة بها لأن مفهوم الآية أن سنة الله في كونه أن نممه ونقمه وجميع أحكامه هي نتائج لمقدمات أنتجتها ، ومسببات لأسباب ترتبت عليها ، وأنه حيث وجدت المقدمات نتجت نتائجها وحيث وجدت الأسباب ترتبت عليها مسبباتها ، وما القياس إلا سير على السنن الإلهي وترتيب المسبب على سببه في أي محل وجد فيه ، وهذا هو الذي يفهم من قوله سبحانه « فاعتبروا » . وقوله . « إن في ذلك لعمرة » وقوله : « لقد كان في قصصهم عبرة » سواء فسر الاعتبار بالمعبر أي المرور أم فسر بالاتعاظ فهو تقرير لأن سنة الله في خلقه أن ماجرى على النضير يجري على نظيره . ألا ترى أنه إذا فصل موظف من وظيفته لأنه ارتشى فقال الرئيس لإخوانه الموظفين : إن في هذا لعمرة لكم ، أو اعتبروا ، لا يفهم من قوله إلا أنكم مثله فإن فعلتم فعله عوقبتم عقابه ولا عبرة بشخصه . وإذا شرب إنسان مسكراً فقد صوابه فقيل لمن رأوه اعتبروا أي لا نشربوا مثل ما شرب .

الآية الثالثة . قوله تعالى في سورة يس : « قل يحییها الذی أنشأها أول مرة »
 جواباً لمن قال : « من يحيي العظام وهي رميم » ووجه الاستدلال بهذه الآية أن الله سبحانه استدلل بالقياس على ما أنكره منكرو البعث . فإن الله سبحانه قاس إعادة المخلوقات بعد فناءها على بدء خلقها وإنشائها أول مرة لإقناع الجاحدين بأن من قدر على بدء خلق الشيء وإنشائه أول مرة قادر على أن يعيده ، بل هذا أهون عليه ، فهذا الاستدلال بالقياس إقرار لحجية القياس وصحة الاستدلال به . وهو قياس في الحسيات ولكنّه يدل على أن النظر ونظيره يتساويان .

وهذه الآيات الدالة على حججية القياس أيدها في دلالتها أن الله سبحانه في عدة آيات من آيات الأحكام قرن الحكم بعلمته مثل قوله سبحانه في المحيض : « قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض » وقوله في إباحة التيمم : « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج » لأن في هذا إرشاداً إلى أن الأحكام مبنية على مصالح ومرتبطة بأسباب وإشارة إلى أن الحكم يوجد حيث يوجد سببه وما نبى عليه .

٢ - وأما السنة فأظهر ما استدلووا به منها دليلان : الأول حديث معاذ بن جبل الذي رواه أحمد وأبو داود أن رسول الله لما أراد أن يبعث مصادراً إلى اليمن قال له : كيف تقضى إذا عرض لك قضاء ؟ قال : أقضى بكتاب الله ، فإن لم أجد فبسنة رسول الله ، فإن لم أجد أجتهد رأيي ولا آلو . فضرب رسول الله صدره وقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله . ووجه الاستدلال بهذا الحديث أن رسول الله أقر معاذاً على أنه يجتهد رأيه إذا لم يجد نصاً يقضى به في الكتاب والسنة . والاجتهاد بذل الجهد للوصول إلى الحكم ، وهو بهذا الإطلاق يشمل القياس لأنه نوع من الاجتهاد والاستدلال ، والرسول لم يقره على نوع من الاستدلال دون نوع .

والثاني ما ثبت في صحاح السنة من أن رسول الله ، في كثير من الوقائع التي عرضت عليه ولم يوح إليه بحكمها ، استددا على حكمها بطريق القياس ، وفعل الرسول في هذا الأمر العام تشريعاً لأئمة ، ولم يقيم دليل على اختصاصه به ؛ فالقياس فيما لا نص فيه من سنن الرسول ولأئمة فيه فيه أسوة . فالقائسون يقتدون برسول الله .

ورد أن جارية خثعمية قالت : يا رسول الله إن أبي أدركته فريضة الحج شبيخاً زنباً لا يستطيع أن يحج ، إن حججت عنه أينفمه ذلك ؟ فقال لها : أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته أكان ينفمه ذلك ؟ قالت نعم ، قال فدين الله أحق بالقضاء .

وورد أن عمر سأل الرسول عن قبلة الصائم من غير إنزال ، فقال له الرسول : أرأيت لو تعضمت من الماء وأنت صائم ؟ قال عمر : قلت لا بأس بذلك ، قال فمه^(١) .

وورد أن رجلاً من فزارة أنكر ولده لما جاءت به امرأته أسود ، فقال له الرسول هل لك من إبل ؟ قال : نعم ، قال : ما ألوانها ؟ قال : حمر ، قال : هل فيها من أورق^(٢) ؟ قال : نعم ، قال فمن أين ؟ قال : لعله نزع عرق ، قال : وهذا لعله نزع عرق . وفي الجزء الأول من إعلام الموقعين أمثلة كثيرة لأقيسة الرسول .

٣ - وأما أفعال الصحابة وأقوالهم فهي ناطقة بأن القياس حجة شرعية . فقد كانوا يجتهدون في الوقائع التي لانص فيها ، ويقيسون بمحض الأحكام على بمحض ، ويعتبرون النظير بنظيره ، قاسوا الخلاف على إمامة الصلاة وبايموا أبا بكر بها ، وبيدوا أساس القياس بقولهم . رضيه رسول الله لديننا ، أفلا نرضاه لدينانا ، وقاسوا خليفة الرسول على الرسول فخاروا مانعي الزكاة الذين منعوها استناداً إلى أنها كان يأخذها الرسول ، لأن صلواته سكن لهم لقوله عز شأنه : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم إن صلواتك سكن لهم » وقال عمر بن الخطاب في عهده إلى أبي موسى الأشعري : ثم الفهم الفهم فيما أدلى إليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة ، ثم قايس بين الأمور عند ذلك ، واعرف الأمثال ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق . وقال علي بن أبي طالب . يعرف الحق بالمقايسة عند ذوى الأبواب . ولما سمع ابن عباس نهى الرسول عن بيع الطعام قبل أن يقبض ، قال لا أحسب كل شيء إلا مثله . وقد نقل ابن القيم في الجزء الثاني من إعلام

(١) مه : اسم فعل أمر بمعنى كفف ، أى حسبك هذا ؛ وعلى هذا النحو قاس الرسول على المضمضة بالماء القبلة بغير إنزال .

(٢) الأورق من الإبل : الأسود غير الحالك بل يعيل إلى الغبرة .

المؤمنين عدة فتاوى لأصحاب رسول الله أفتوا فيها باجتهادهم وكان مدار اجتهادهم على القياس ، وما أنكر الرسول في حياته على من اجتهد من صحابته ، وما أنكر بعض الصحابة على بعض اجتهاده بالرأى وقياس الأشباه بالأشباه ، فإنكار حجية القياس تخطئة لما سار عليه الصحابة في اجتهادهم ، وقرروه بأفعالهم وأقوالهم .

٤ - وأما المقول فأظهر أدلتهم منه ثلاثة .

أولها أن الله سبحانه ما شرع حكماً إلا لمصلحة ، وأن مصالح العباد هي الغاية المقصودة من تشريع الأحكام ، فإذا ساوت الواقعة المسكوت عنها الواقعة المنصوص عليها في علة الحكم ، التي هي مظنة المصلحة ، قضت الحكمة والعدالة أن تساويها في الحكم تحقيقاً للمصلحة التي هي مقصود الشارع من التشريع ، ولا يتفق وعدل الله وحكمته أن يحرم الخمر لإسكارها محافظة على عقول عباده ، ويبيح نبيذاً آخر فيه خاصية الخمر ، وهي الإسكار ، لأن مال هذا المحافظة على العقول من مسكر وتركها عرضة للذهاب بمسكر آخر .

وثانيها أن نصوص القرآن والسنة محدودة ومتناهية ووقائع الناس وأقضيتهم غير محدودة ولا متناهية ، فلا يمكن أن تكون النصوص المتناهية وحدها مصادر تشريعية لما لا يتناهى ، والقياس هو المصدر التشريعي الذي يسائر الوقائع المتجددة ، ويكشف حكم الشريعة فيما يقع من الحوادث ، ويوفق بين التشريع والمصالح .

وثالثها أن القياس دليل تؤيده الفطرة السليمة والمنطق الصحيح ، ويبنى عليه العقلاء أحكامهم ؛ فمن نهى عن شراب لأنه سام يقيس بهذا الشراب كل سام ، ومن حرم عليه تصرف لأن فيه اعتداء وظلماً لغيره يقيس بهذا كل تصرف فيه اعتداء وظلم لغيره ، ولا يعرف بين الناس اختلاف في أن ما جرى على أحد الثقلين يجري على الآخر . وأن التفريق في الحكم بين التساويين في أساسه ظلم .

أدلة نفاة القياس الذين لا يحتجون به :

استدل نفاة القياس على أنه ليس حجة شرعية بعدة آيات من القرآن ، وببعض أحاديث للرسول ، وبعض أقوال الصحابة ، وبالمقول ، وكانهم قصدوا أن يعارضوا كل دليل للمثبتين بدليل من نوعه .

١ - استدلوا من القرآن الكريم بالآيات الآتية .

(أ) بقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله » ووجه استدلالهم بها أن الآية نهت المؤمنين عن أن يتقدموا الله ورسوله بحكم في واقعة أو بأى أمر . والقياس تقدم بين يدي الله ورسوله بحكم في واقعة ما حكما فيها - وهذه الآية لا تدل على ما ذهبوا إليه بطريق من الطرق ؛ سواء أكان المراد من « لا تقدموا » لا تتقدموا أم لا تقدموا أى أمر ، لأن القياس ليس فيه تقدم ولا تقديم بين يدي الله ورسوله بل فيه متابعة لله ورسوله وسير وراءها وحكم بما حكما به في واقعة مسكوت عنها ، فالآية نهت المؤمنين عن أن يسبقوا الله ورسوله في أى شيء ، والقياس لاسبق فيه بل هو متابعة واقتداء ما حكم به الله ورسوله . والقياس لا يكون إلا حيث لا نص من الله ورسوله على حكم . فكيف يكون تقدماً أمام الله ورسوله .

(ب) بقوله تعالى : « وأن احكم بينهم بما أنزل الله » وسائر الآيات التي توعدت من لم يحكم بما أنزل الله . ووجه استدلالهم بها أن القياس حكم بما لم ينزل الله . وهذه الآيات لا تدل على ما ذهبوا إليه لأن المراد بها أن يكون الحكم بما أنزل الله من أحكام دلت عليها النصوص ، ومن أحكام استنبطت بطريق من الطرق التي أرشد الله إليها في كتابه ، فمن حكم بحكم النص فقد حكم بما أنزل الله ، ومن حكم بحكم دلت عليه طرق الاجتهاد الشرعية فقد حكم بما أنزل الله ، ومنها الإجماع ومنها القياس ، لأن الله أمر بطاعة أولى الأمر ، وأمر برد المتنازع فيه إلى المنصوص عليه . فالقياس يكشف ويظهر حكم الله في الواقعة المسكوت عنها ، والحكم الذى يكشفه في الفرع هو حكم الله في الأصل وقد أنزله الله في قوله . « فردوه إلى الله » .

(ج) بقوله تعالى . « ما فرطنا في الكتاب من شيء » ، وقوله سبحانه . « ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين » وقوله . « ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء » . ووجه استدلالهم بهذه الآيات أن القرآن فيه بيان كل حكم ولا حاجة منه إلى التشريع بالقياس ؛ لأنه إذا دل القياس على نفس ما دل عليه القرآن فلا حاجة إليه وإذا دل على خلافه فهو مردود .

وهذه الآيات لا دلالة لها على ما ذهبوا إليه -- أما قوله سبحانه . « ما فرطنا في الكتاب من شيء » فليس المراد بالكتاب فيها القرآن ، بل المراد كتاب علمه سبحانه وإحصائه بدليل سياقها وهو قوله عز شأنه . « وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم ما فرطنا في الكتاب من شيء » وكذلك قوله تعالى . « ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين » ليس المكتاب فيها القرآن ؛ بل كتاب العلم الإلهي وإحاطته وإحصائه بدليل سياقها ، وهو قوله تعالى . « وعندة مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما في البر والبحر . وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين »

فالمكتاب في هاتين الآيتين هو كتاب علم الله وإحاطته ، وهو المذكور في قوله سبحانه . « وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين » .

وأما قوله تعالى . « ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء » فالمراد أنه تبيان لكل شيء بالمجموعة التي اشتمل عليها من أحكام ومبادئ تشريعية عامة وطرق استنباط أرشد إليها ، أي أنه بواسطة هذه المجموعة يمكن التوصل إلى كل حكم ، وإمام من النص ، وإمام من القواعد العامة ، وإمام بالاستنباط برده إلى الله ورسوله ، وليس المراد بأنه تبيان لكل شيء أنه نص على حكم كل واقعة حدثت أو تحدث ، لأن هذا غير مطابق للواقع .

(د) بقوله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم » أي لا تتبع ما لا تعلم ، ووجه استدلالهم بهذه الآية . أن الله نهى رسوله عن أن يتبع ما لا يعلم ، والقياس ظني الدلالة على حكم الفرع والمعمل بحكمه اتباع لما ليس للمتابع به علم .

وهذه الآية لا دلالة فيها على مذهبهم ، لأن الآية في موضوع الأحكام الاعتقادية ، وجميع الآيات التي نهت عن اتباع الظن وقررت أن الظن لا يغني عن الحق شيئاً هي في الاعتقاد ، لأن المقيدة لا تبني إلا على العلم . وأما الأحكام الشرعية العملية ؛ فمن المتفق عليه أنه يكفي أن تبني على الظن الراجح لأنه لو لم بناؤها على العلم والقطع لتوقفت أعمال الناس ونالهم الحرج ، فأكثر النصوص الشرعية ظنية الدلالة ولا تفيد

إلا الظن ، والاتجاه إلى الكعبة في الصلاة بالتحري وهو لا يفيد إلا الظن ، والشهادة أو اليمين يقتضى بهما ولا يفيد أحدهما إلا الظن .

٢ - واستدلوا من السنة بحديث رواه ابن حزم في رسالته الكبرى عن أبي هريرة وهو قوله صلى الله عليه وسلم ، « تعمل هذه الأمة برهة بالكتاب ، وبرهة بالسنة ، وبرهة بالقياس ، فإذا فعلوا ذلك فقد ضلوا » .

ووجه استدلالهم به أنهم فهموه هكذا . تعمل هذه الأمة مرة بالكتاب إذا وجد ، ومرة بالسنة إذا لم يوجد كتاب ، ومرة بالقياس إذا لم يوجد كتاب ولا سنة ، فإذا فعلوا ذلك ، أى عملوا بالقياس حيث لا كتاب ولا سنة فقد ضلوا . ولا يمكن استدلالهم به إلا بهذا التصسف في فهمه ، وهذا الحديث ليس دليلاً على ما ذهبوا إليه لأمرين .

أولاً : أنه من جهة سنده غير مقبول ، وقد قال ابن السبكي « هو لا تقوم به الحجة لأن بعض رواته كذبه ابن ميمون » .

وثانياً : أنه على فرض صحته فإن معناه المتبادر منه غير ما فهموه . فإن المعنى الظاهر المتبادر فهمه منه . تعمل هذه الأمة برهة بالكتاب وحده ولا يحتاجون بسنة ولا بقياس ، وبرهة بالسنة فيعملون بما تقتضى بها ويتأولون نصوص الكتاب . وبرهة بالقياس فيعملون به ويتأولون نصوص الكتاب أو السنة إن خالفته ، فإذا فعلوا ذلك فقد ضلوا . وهذا معنى حق ، وتاريخ التشريع الإسلامى يؤيده ، وبهذا يكون الحديث دليلاً على حججية القياس لأنه ذكره مع الكتاب والسنة في بيان ما يعمل به وترتيب الاستدلال .

٣ - واستدلوا من أقوال الصحابة بما أثار عن كثير منهم من استنكار الحكم بالرأى والنهى على من أفتوا منهم بالرأى . من ذلك قول أبي بكر : « أى سماء تظلمنى وأى أرض تقلنى إذا قلت فى كتاب الله برأى » وقول عمر . « إياكم وأصحاب الرأى فإيهم أعداء السنن ؛ أعيبتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأى فضلوا وأضلوا » ، وقوله . « إياكم والمكايلة ، قيل وما المكايلة ؟ قال المقايسة » وقول على . « لو كان الدين يؤخذ بالرأى لكان باطن الخف أولى بالمسح من ظاهره » وقول ابن عباس .

إن الله تعالى قال لنبيه : « وأن احكم بينهم بما أنزل الله » ولم يقل بما رأيتم ، ولو جعل لأحد أن يحكم برأيه لجعل ذلك لرسوله ، وقول ابن عمر : « السننة ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا تجعلوا الرأي سنة » وقوله : « إن قوماً يفتنون بأرائهم لو نزل القرآن لنزل بخلاف ما يفتنون » وقوله . « اتهموا الرأي على الدين فإنه منا تكلف وظن وإن الظن لا يغني عن الحق شيئاً » وقول ابن مسعود . « إذا قلتم في دينكم بالقياس أحلتم كثيراً مما حرمه الله وحرمت كثيراً مما حلله الله » إلى غير ذلك مما أُرعن الصحابة والتابعين من ذم الرأي والإنكار على الرأيين . وهذه الأقوال ، إذا صحت روايتها عن قائلها ، لا بد أن تفهم على وجه يكون فيه توفيق بينها وبين أقوال الصحابة الأخرى وأفعالهم . وتوفيق بينها وبين إقرار الرسول لما ذهب بن جبل حين قال إن لم أجد في كتاب الله ولا في سنة رسوله ما أفضى به ، أجتهد رأيي ولا آلو . فإنه مما لا يعرف فيه خلاف أن بعض الصحابة في عهد الرسول اجتهدوا في تعرف أحكام بعض الوقائع التي نزلت بهم وأقرهم الرسول على اجتهدهم ، وأنه صلى الله عليه وسلم قال لعمر بن العاص حين عهد إليه أن يفصل في قضية معروضة . اجتهد ، إن أصبت فلك أجران ، وإن أخطأت فلك أجر . وأنه أقر ما ذاع على أن يجتهد رأيه ، وأن الصحابة بعد الرسول اجتهدوا رأيهم في عدة وقائع لأنص فيها واستنبطوا فيها أحكاماً باجتهدهم وخالف بعضهم بعضاً في استنباطه . فقد اختلفوا في توريث الإخوة مع الجد . وفي توريث ذوى الأرحام . وفي الرد على أصحاب الفروض . وفي نفقة المتوتة ، وفي وقائع كثيرة ، وكانت أحكامهم اجتهداً بأرائهم . ومن جادل في أن الصحابة اجتهدوا رأيهم في وقائع لأنص فيها ، واستنبطوا كثيراً من الأحكام بهذا الاجتهاد ، فهو مجادل بالباطل ومنكر للتواتر . وإذا فلا يمكن أن يتناقض هؤلاء الأجلاء ويقولوا غير ما يفعلون ، ولا بد من أنهم أرادوا ، بما أُر عنهم من ذم الرأي والإنكار على الرأيين ، الرأي الصادر عن هوى ، والقصود به مصالح خاصة ، والرأي الذي يتأول به نص في كتاب الله أو سنة رسوله ، والرأي الذي يهدم مبدأ شرعياً قرره النصوص ، والرأي الذي هو مكايلة ومقايسة بالمجازفة ، ويرجح هذا كلمة ابن مسعود « إذا قلتم في دينكم بالقياس أحلتم كثيراً مما حرمه الله وحرمت كثيراً مما حلله » فإن هذا صريح في أنه قول بالقياس حيث يثبت لله تحريم أو تحليل ، وهذا قياس باطل ؛ لأن القياس

إنما يصح حيث لا يكون للشارع نص على حكم . وابن القيم في أعلام الموقعين قسم
الرأى إلى ثلاثة أقسام وبين ما هو منها موضع الذم وما هو منها مقبول محمود ،
فليراجع من أراد المزيد .

٤ - واستدلوا من العقول بمدة أدلة .

منها أن القياس طريق اجتهادى يؤدى إلى الخلاف والمنازعة والتناقض في
الأحكام لأنه مبني على استنباط علة الحكم في الأصل ، وهذا مما تختلف فيه الأنظار
وتفاوت في فهمه العقول ، فهو لا محالة سبيل الاختلاف والتناقض ، واستقراء
أحكام القياسيين أوضح دليل على هذا ، فالقياس وسع مسافة الخلاف بينهم وأدى إلى
أن الواقعة الواحدة فيها حكمان شرعيان متناقضان ، فالمقد صحيح في مذهب وباطل
في مذهب آخر ، والمرأة يحل الزواج بها في مذهب ومحرم الزواج بها في آخر -
والجواب عن هذا أن اختلاف الأمة الجتهدين في الأحكام الجزئية الفرعية بناء على
القياس لا يؤدى إلى مفسدة ، لأنه اختلاف فرعى جزئى عملى لا فى أصل الدين ولا
فى عقيدة من عقائده ، وقد وردت عدة آثار يؤيد بعضها بعضاً صريحة فى أن هذا
الاختلاف فى رحمة بالأمة ؛ لأنه مبني على تقدير المصالح وتفاوت العقول فى فهمها .
وإن كان كل دليل يؤدى الاستدلال به إلى الاختلاف لا يحتج به ، لكأن جميع
النصوص الشرعية الظنية للدلالة فى القرآن والسنة غير حجة ؛ لأن تفاوت العقول
فى فهمها يؤدى حتماً إلى الاختلاف فيما يستنبط منها .

ومنها أن القياس أساسه الظن بأن علة حكم الأصل هى هذا الوصف ، وما يفيد
هو الظن بأن حكم الفرع هو كذا ، والله سبحانه نعى على من يتبعون الظن ونهى
رسوله على أن يتبع ما ليس له به علم . وقد قدمنا فى رد استدلالهم بقوله تعالى : « ولا
تقف ما ليس لك به علم » ما يكفى فى الرد عليه ، فإنه من المتفق عليه الاحتجاج
بالنصوص الظنية للدلالة ، وهى لا تقيد إلا الظن ، وبخبر الواحد وهو لا يفيد إلا
الظن ، ومن المتفق عليه أن المبادىء والمعاملات والقضاء والشهادة يكفى فيها الظن ،
ولا يلزم بناء الأحكام العملية على العلم . ومن قرأ الآيات التى نهت عن اتباع الظن
ولفت على من اتبعوه ، يتبين من سياقها أنها فى الإيمان والأحكام الاعتقادية .

ومنها ما قرره النظام من أن أحكام الشريعة الإسلامية فيها تفریق بين التماثلات ، وجمع بين المختلفات ، فلا يمكن أن يكون القياس دليلاً على الأحكام في هذه الشريعة ، لأن مدار القياس على التسوية بين التماثلات والتفریق بين المختلفات . وساق عدة أمثلة من الأحكام الشرعية التي فيها تفریق بين التماثلات . منها أنه أسقط عن الحائض في مدة حيضها الصلاة والصوم ثم كلفها أن تقضى الصوم دون الصلاة . ومنها أنه قطع يد سارق القليل ولم يقطع يد غاصب الكثير ، ومنها أنه أوجب جلد القاذف بالزنا دون القاذف بالكفر . ومنها أنه قبل في القتل شاهدين . ولم يقبل في الزنا إلا أربعة شهداء ، وساق أيضاً عدة أمثلة مما فيها جمع بين المختلفات ؛ منها أنه جعل التراب طهوراً كالماء مع أن الماء منظف والتراب مشوه ، ومنها أنه سوى بين الردة والزنا في إيجاب القتل .

والجواب عن هذا أن النظام لم ينظر إلى الوقائع من جميع نواحيها . ففي التماثلات نظر إلى نواحي التماثل فقط وغض بصره عما يختلف فيه من نواح أخرى . وفي المختلفات نظر إلى نواحي التخالف فقط وغض بصره عما تماثل فيه من نواح أخرى ، وكل إنسان يماثل أي فرد من أفراد نوعه في أنه إنسان ويخالفه في نواح أخرى ، فقد يتفان في حكم بالنظر إلى تماثلهما في الإنسانية ويختلفان في حكم بالنظر إلى تخالفهما بالكورة والأنوثة أو الرشد والسفه أو غير ذلك ، وكل مثال من الأمثلة التي ساقها في التماثلات فيه نواح من نواحي التخالف بنى عليه اختلاف الحكم ، وكل مثال من الأمثلة التي ساقها في المختلفات فيها نواح من نواحي التماثل بنى عليه اتفاق الحكم ، وابن القيم في إعلام الموقعين بعد أن أورد الأمثلة التي ساقها النظام زاد عليها أمثلة أخرى وأجاب عنها مبيناً حكمة الشارع في التفریق بين ما تماثلت ظاهراً ، وفي الجمع بين ما اختلفت ظاهراً ، وفصل هذه الحكمة في كل جزئية تفصيلاً يقنع كل منصف بحكمة الشارع وعدالته ، وبأن النظام أدرك شيئاً وغابت عنه أشياء .

رد شبههم :

وأقول هنا بعض الفصول التي كتبها ابن القيم وبين فيها حكمة الشريعة فيما زعموه تناقضاً في الأحكام وتفریقاً بين المتساويات ، وجمعا بين المختلفات . وهذه بعض فصول فيما زعموه تفریقاً بين المتساويات . قال :

وأما إيجاب حد القذف على من قذف غيره بالزنا دون من قذف بالكفر ففي غاية المناسبة ، فإن القاذف غيره بالزنا لا سبيل للناس إلى العلم بكذبه فحمل حده تكذيباً له وتبرئة لمرض القذوف وتعظيماً لشأن هذه الفاحشة التي يحمد بالجلد من قذف بها بريئاً — وأما من رمى غيره بالكفر فإن شاهد حل المسلم واطلاع المسلمين عليها كاف في تكذيبه ، ولا يلحقه من العار برميته بالكفر ما يلحقه بطمأنه في عرضه ورميه بالفاحشة ، ولا سيما إن كان القذوف امرأة فإن العار والمرة التي تاحقها بهذا القذف بين أهلها ، وتشعب ظنون الناس فيها ، وكونهم بين مصدق ومكذب ، لا يلحقها مثله بالرمي بالكفر .

وأما اكتفاؤه في القتل بشاهدين دون الزنا فلا يثبت إلا بأربعة شهداء ففي غاية الحكمة والمصلحة لأن الشارع احتاط للقصاص والدماء ، واحتاط لحد الزنا ، فلو لم يقبل في القتل إلا أربعة شهداء لتجراً للمتدون على القتل وضاعت أكثر الدماء . وأما الزنا فإنه بالغ في ستره ، كما قدر الله ستره ، فاجتمع على ستره شرع الله وقدره ، فلم يقبل فيه إلا شهادة أربعة يشهد كل واحد منهم بما رأى شهادة ينتفي معها الاحتمال ، وكذلك في الإقرار به لم يكتف بأقل من أربع مرات حرصاً على ستر ما قدر الله ستره وكره إظهاره والتكلم به وتوعد من يجب إشاعته في المؤمنين بالمذاب الأليم في الدنيا والآخرة !

وأما إيجاب الشارع الزكاة في السوائم من الإبل والبقر والغنم دون العوامل منها فللمعلماء في المسألة قولان : فقال مالك في الموطأ : النواضح^(١) ، والبقر السواني ، وبقر الحرث ، إني أرى أن تؤخذ من ذلك كله الزكاة — قال ابن عبد البر : وهذا قول

(١) الإبل النواضح التي يستقى عليها الماء والسواني هي النواضح .

الليث بن سمد ولا أعلم أحداً قال به من فقهاء الأمصار ، وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي وأحمد والأوزاعي لا زكاة في البقر الموامل ولا في الإبل الموامل وإنما الزكاة في الساعة منها ، وحجة هؤلاء من الأثر حديث « ليس في الإبل الموامل صدقة وليس في البقر الموامل صدقة » وأما من النظر فإن المال المد لتفيع صاحبه كشياب لبسه ودار سكناه ودابة ركوبه وكتب دراسته فهو من حاجته وليس فيه زكاة ولهذا لا تجب الزكاة في حلى المرأة التي تلبسها وتميرها وقيس على هذا بقر حرثه وإبله العاملة . والفرق بينها وبين الساعة ظاهر فإن العاملة ليست للنماء إذ هي مصروفة عن النماء بالمعمل : وأما الساعة فهي للنماء ولا يتكاف مالهما مؤوثتها .

وأما قطع يد السارق وترك قطع يد المختلس والمنتهب والناصب فمن تمام حكمة الشارع فإن السارق لا يمكن الاحتراز منه فإنه يفتب الدور ويهتك الحرز ويكسر القفل ولا يستطيع صاحب المال الاحتراز لحفظ ماله بأكثر من ذلك ، فلوم يشرع قطمه لكثرت السرقة وعظم الضرر واشتدت الحنة بالسراق ، بخلاف المنتهب والمختلس فإن المنتهب يأخذ المال جهرة بمرأى من الناس فيمكنهم أن يأخذوا على يديه ويخلصوا حق المظلوم أو يشهدوا أما القضاء على اعتدائه . وأما المختلس فإنه إنما يأخذ المال على حين غفلة من مالكة ومن الناس فلا يخلو الحال من نوع تقصير يمكن المختلس من اختلاسه ، ومع كمال التحفظ والتيقظ لا يمكن الاختلاس ، فالمختلس ليس كالسارق بل هو بالخائن أشبه . وأيضاً المختلس إنما يأخذ المال من غير حرز مثله غالباً فإنه هو الذي يماقل ويختلس مال الإنسان في حال تخليه عنه وغفلته عن حفظه ، وهذا لا يمكن الاحتراز منه غالباً فهو كالمنتهب ، وأما الناصب فالأمر فيه ظاهر وهو أولى بمسدم القطع من المنتهب ، ولكن هؤلاء جميعاً يكف عدوانهم بالضرب والتكامل والسجن الطويل .

وهذه بعض فصول فيما زعموه جمماً بين المختلفات . قال :

وأما القول بأن الشريعة جمعت بين المختلفات كما جمعت بين الخطأ والعمد فى ضمان الأموال فإنه ليس من المنكر فى العقول والفطر والشرائع والمعادن اشتراك المختلفات فى حكم واحد باعتبار اشتراكها فى سبب ذلك الحكم . وعلى هذا فالخطأ والعمد اشتراكا فى الإلتلاف الذى هو علة الضمان وإن اختلفا فى علة الإثم . وربط الضمان بالإلتلاف من باب ربط الأحكام بأسبابها وهو مقتضى المدل الذى لا تتم المصلحة إلا به ، كما أوجب على القاتل خطأ دية القتيل ولذلك يضمن الصبى والمجنون والنائم ما أتلفوه من الأموال ، وهذا من الشرائع العامة التى لا تتم مصالح الأمة إلا بها ، فلو لم يضمن الناس جنائيات أيديهم لأتلف بعضهم أموال بعض وادعى الخطأ وعدم القصد وهذا بخلاف أحكام الإثم والعقوبات فإنها تابعة للخالفة وكسب العبد مخصيته . فلهذا فرقت الشريعة فيها بين العمد والخطأ . فالحنث فى اليمين والبر فيه والطاعة للأمر وعصيانه تفرق الحال فيها بين العمد والخطأ .

وأما جمعها بين المكاف وغيره فى إيجاب الزكاة عليهما فهذه مسألة اجتهادية وليس عن صاحب الشرع نص بالتسوية ولا بعدمها ، والذين سوا بين المكاف وغيره فى إيجاب الزكاة فى أموالها رأوا أن الزكاة من حقوق الأموال التى جعل الله الأموال سبباً لوجوبها وهى حق للفقراء فى هذه الأموال سواء كان مالكها مكافاً أم غير مكاف ، وكما جعل فى ماله حق الإنفاق على بهائم ورقيقه وأقاربه ، كذلك جعل فى ماله حق المونة للفقراء والساكنين .

وأما جمع الشريعة بين الميتة وبين الذبيحة التى يذبحها المشرك أو المجوسى فى التحريم ، وبين ميتة الصيد والصيد الذى ذبحه المحرم . فكأن السائل رأى أن السبب فى تحريم الميتة هو احتقان دمها فيها وأن ما ذبحه المشرك أو المحرم لم يحتقن دمه فلا سبب لتحريمه ، وهذا غلط وجهل سببه فهمهم أن علة التحريم منحصرة فى احتقان الدم ، والحقيقة أن علة التحريم متعددة ولا يلزم من انتفاء بعضها انتفاء

فيما لا نص فيه ٣٩

الحكم ، لأنه قد يوجد الحكم لوجود علة أخرى وهذا أمر مطرد في الأسباب والملا
العقلية فما الذي يفكر منه في الشرع ؟

ثم بين أن ذبيحة المشرك سبب تحريمها إشراك ذابحها وأنه مظنة أن يقصد بها
غير الله فتكون مما أهل لغير الله به . وأن صيد المحرم إذا ذبحه يحرم لأن المقصود
تأمين الصيد ومنع المحرم أن يصطاد ، فإذا عرف أن مصاده وذبحه لا يحل له أكله
كف عن الصيد .

وأما جمع الشريعة بين الماء والتراب في التطهير فله ما أحسنه من جمع ! وقد
عقد الله سبحانه الإخاء بين الماء والتراب قدراً وشرعاً فجمعهما وخلق منهما آدم
وذريته . وجمعهما وجعل منهما حياة كل حيوان . وأخرج منهما أقوات الدواب
والناس والأنعام ، وكانا أعم الأشياء وجوداً وأسهلها تناولاً ، وفي حلول المس
بالتراب محل الغسل بالماء عند عدم وجوده رفع الحرج وتأهب للصلاة بما يتيسر
لكل إنسان^(١) .

(١) اقرأ بحث القياس وحججه في الجزء الثاني من كتاب أعلام الموقمين لابن القيم المتوفى
سنة ٧٥١ هـ وهو مطبوع عدة طبعات ويباع في أكثر المكتبات .

في أساس القياس

وهو تمثيل حكم النص

- ١ - التعليل
- ٢ - الفرق بين علة الحكم وحكمه وسببه
- ٣ - شروط العلة التي يبني عليها القياس
- ٤ - تقسيمات للعلة من وجوه عدة
- ٥ - المسالك التي يتوصل بها إلى معرفة العلة

التعليل :

المراد بتعليل حكم النص تبين الأساس الذي شرع الشارع حكمه بالنص بناء عليه ، وذلك لأن جمهور المسلمين متفقون على أن أحكام الشارع لم تشرع انفاً على أي لغير أسباب اقتضتها ومصالح قصدت بها ، ولم تشرع تحكما أي لجرد إخضاع المكلفين لسلطان القوانين ، وإنما شرعت لأسباب اقتضت تشريعها ، ومقاصد قصد الشارع إلى تحقيقها ، فالشارع ما حرم ما حرمه من طعام وشراب وعقود ومعاملات لجرد التضيق على الناس ومصادرة حرياتهم وكذلك ما أوجب ما أوجبه من عبادات وصدقات وغيرها لجرد إرهاب الناس وتحميلهم المشقات ، وإنما شرع ما شرعه لتحقيق مصالح عباده بدفع الضرر والحرج عنهم ، وجلب النفع لهم ، وتنظيم علاقتهم بالله سبحانه ، وتنظيم علاقة بعضهم ببعض . وقد أشار الشارع إلى هذا بما بينه من مقاصده في بعض ما شرعه فقال سبحانه في فرض الصلاة : « إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر » وقال في فرض الزكاة « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم بها » وقال في فرض الصيام « لعلكم تتقون » وقال في فرض الحج « ليشهدوا منافع لهم » وقال في إيجاب القصاص « ولستم في القصاص حياة » وقال في تحريم الخمر والميسر والأنصاب والأزلام « رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه » « إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم المداوة والبغضاء في الخمر والميسر » . وقال بالترخيص في الفطر لمن كان في رمضان مريضاً أو على سفر « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » وقال في الترخيص

بالتيمم لمن لم يجد الماء « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم ويتم نعمته عليكم » وقال في إعطاء نصيب من الفء للفقراء والمساكين « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » .

وكما أشار القرآن في آياته التشريعية إلى مقاصد التشريع أشارت السنة أيضاً في سنتها التشريعية إلى مقاصد التشريع ؛ فلما نهى الرسول عن بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه قال : « رأيت إذا منع الله الثمر به يأخذ أحدكم مال أخيه » ولما نهى عن الجمع بين البنت وعمتها والبنت وخالتها قال : « إنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » ولما أمر الشباب بالتزوج قال : « فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج » وقال : « من أم بالناس فليخفف فإن فيهم المريض والضعيف وذا الحاجة » فلا ريب في أن الأحكام التي دلت عليها النصوص مقصود بها مصالح الناس أفراداً وجماعات ، ولا ريب في أن هذه المصالح هي جلب النفع ، أو دفع الضرر . أو رفع الحرج . وقد لوحظ أن نصوص التشريع في الكثير الغالب لا تربط الحكم بنفس المصلحة المقصودة منه ولكن تربطه بأمر ظاهر من شأن ربطه به تحقيق تلك المصلحة فإلله سبحانه ما ربط بإباحة الفطر في رمضان بدفع المشقة وإعما ربطه بالسفر أو المرض ، لأن ربط الإباحة بالسفر أو المرض من شأنه أن يدفع المشقة . والرسول ما ربط المنع من الإرث بقصد الوارث السوء بمورثه واستمجال إرثه قبل أوانه وإعما ربطه بقتله ، لأن ربط المنع بالقتل من شأنه أن يردع الوارث عن القتل ويدفع عن المورث الضرر ، وقد اصطاح الأصوليون على تسمية المصلحة المقصودة من تشريع الحكم : حكمة الحكم ومثنته^(١) واصطاحوا على تسمية الأمر الظاهر الذي يبط الحكم به لأن من شأن ربطه به أن يحقق حكمته ؛ علة الحكم ومناط الحكم ومظنته . أي ما نيظ به الحكم وربط به وبظن تحقيق الحكمة بربطه به .

فعلة الحكم أو مناط الحكم في اصطلاح الأصوليين هي وصف في الأصل بني عليه حكمه ويعرف به وجوده في الفرع ؛ فالإسكار وصف في الخمر بني عليه حكمه وهو تحريم شربه ويعرف به وجود التحريم في كل نبيذ مسكر وهو مظنة تحقيق الحكمة لأن ربط التحريم بالإسكار يردع عن شرب المسكر فيندفع الضرر عن العقول .

(١) أي حقيقة ما قصد منه مشتقة من إنه كذا .

الفرق بين علة الحكم وحكمته وسببه :

فالفرق بين حكمة الحكم وعلته أن حكمة الحكم هي المصلحة المقصودة للشارع من تشريع الحكم فهي ما قصد إليه الشارع من جاب نفع أو دفع ضرر أو رفع حرج ، وأما علة الحكم فهي الأمر الظاهر الذى ربط به الشارع الحكم وبناء عليه لأن من شأن ربطه به وبناءه عليه تحقيق حكمة الحكم ، فحكمة إباحة الفطر في رمضان لمن كان مريضاً أو على سفر رفع الحرج ، وعلته السفر أو المرض وحكمة استحقاق الشفعة للشريك أو الجار دفع الضرر ، وعلته الشركة أو الجوار وحكمة نقل الملكية بمقود المعاوضات رفع الحرج وسد حاجات الناس ، وعلته صيغ العقود أى الإيجاب والقبول . وحكمة إيجاب القصاص من القاتل عمداً وعدواناً حفظ حياة الناس ، وعلته القتل العمد والعدوان . وضبطاً للتكليف تدور الأحكام وجوداً وعدمياً مع عللها لأمع حكمها .

وبعض الأصوليين فرقوا بين علة الحكم وسببه بأن الأمر الظاهر الذى ربط الحكم به لأن من شأن ربطه به تحقيق حكمة الحكم إن كان يعقل وجه كونه مظنة لتحقيق الحكمة يسمى علة الحكم وإن كان لا يعقل وجه هذا الارتباط يسمى سبب الحكم ، فشهود شهر رمضان سبب لإيجاب صومه لاعلة له لأن العقل لا يدرك وجه كون هذا الشهر دون سواه مظنة لتحقيق الحكمة من إيجاب الصوم ، ودلوك الشمس أى زوالها أو غروبها سبب لإيجاب إقامة الصلاة لاعلة له لأن العقل لا يدرك وجه كون هذا الوقت دون غيره مظنة لتحقيق الحكمة من إيجاب إقامة الصلاة . فكل علة سبب وليس كل سبب علة . وبعض الأصوليين لم يفرقوا بين لفظى العلة والسبب وكل علة تسمى سبباً وكل سبب يسمى علة .

شروط العلة التى يبنى عليها القياس :

أولها : أن تكون وصفاً ظاهراً ، ومعنى ظهوره أن يكون محسناً يدرك بحاسة من الحواس الظاهرة لأن العلة هي التى يعرف وجود الحكم فى الفرع بوجودها فلا بد أن تكون أمراً ظاهراً يدرك بالحس فى الأصل ويتحقق بالحس من وجوده فى الفرع ؛ كالإسكار الذى يدرك بالحس فى الخمر ويتحقق بالحس من وجوده فى

نبيذ آخر مسكر . والقدر مع اتحاد الجنس الذي يدرك بالحس في الأموال الربوية الستة ويتحقق بالحس من وجودهما في مال آخر .

فلا يصح التمليل بأمر خفي لا يدرك بحاسة ظاهرة لأنه لا يمكن التحقق من وجوده ولا عدمه فلا يملل ثبوت النسب بحصول نطفة الزوج في رحم زوجته بل بمظنته الظاهرة وهي عقد الزواج الصحيح ، ولا يملل نقل الملكية في البدلين بتراضى المتبايعين بل بمظنته الظاهرة وهي الإيجاب والقبول . ولا يملل بلوغ الرشد بكامل العقل بل بمظنته الظاهرة وهي بلوغ ٢١ سنة .

وثانها : أن تكون وصفاً منضبطاً ؛ ومعنى انضباطه أن تكون له حقيقة مميّنة محدودة يمكن التحقق من وجودها في الفرع بجدها أو بتفاوت يسير . لأن أساس القياس تساوى الفرع والأصل في علة حكم الأصل ، وهذا التساوى يستلزم أن تكون العلة مضبوطة محدودة حتى يمكن الحكم بأن الواقعتين متساويتان فيها كالقتل الممد العدوان من الوارث لمورثه حقيقته مضبوطة ويمكن التحقق من وجودها في قتل الموصى له للموصى ، والاعتداء في ابتياع الإنسان على ابتياع أخيه حقيقته مضبوطة ويمكن التحقق من وجودها في استئجار الإنسان على استئجار أخيه .

فلا يصح التمليل بالأوصاف المرنة غير المضبوطة التي تختلف اختلافاً بيناً باختلاف الظروف والأحوال والأفراد ، فلا تملل بإباحة الفطر في رمضان للمريض أو المسافر بدفع الشقة بل بمظنتها وهو السفر أو المرض .

وثالثها : أن تكون وصفاً مناسباً . ومعنى مناسبته أن يكون مظنة لتحقيق حكمة الحكم أي أن ربط الحكم به وجوداً وعدمياً من شأنه أن يحقق ما قصده الشارع من تشريع الحكم من جلب نفع أو دفع ضرر أو رفع حرج ، لأن الباعث الحقيقي على تشريع الحكم ، والغاية المقصودة منه هو حكمة الحكم ، ولو كانت هذه الحكمة في جميع الأحكام ظاهرة مضبوطة لكانت هي علل الأحكام ، لأنها هي الباعثة على تشريعها ، ولكن لعدم ظهورها في بعض الأحكام ، وعدم انضباطها في بعضها أقيمت مقامها أوصاف ظاهرة مضبوطة ملائمة ومناسبة لها ؛ وما ساغ اعتبار هذه الأوصاف عللاً للأحكام وإقامتها مقام حكمها إلا لأنها مظنة لهذه الحكم ، فإذا لم تكن مظنة لها لم تكن مناسبة ولا ملائمة ، ولا تصلح علة للحكم ، فالإسكار مناسب لتجريم

الظفر لأن في بناء التحريم عليه حفظ العقول . والقتل الممد المدوان مناسب لإيجاب القصاص ، لأن في بناء القصاص عليه حفظ حياة الناس ، والمرقة مناسبة لإيجاب قطع يد السارق والسارقة لأن في بناء القطع عليها حفظ أموال الناس .

فلا يصح التعليل بالأوصاف غير المناسبة لحكمة تشريع الأحكام وتسمى الأوصاف الطردية أو الاتفاكية التي لا علاقة لها بالحكم ولا بحكمته ، كلون الظفر . أو كون القاتل عمداً عدواناً مصري الجنسية ، أو كون السارق أسمر اللون ، أو كون المفطر عمداً في رمضان أعرابياً . ولا يصح التعليل بأوصاف مناسبة بأصلها ولكن طراً عليها في بعض الجزئيات مذهب بمناسبةها وجعلها قطعاً غير مظنة لحكمة التشريع . قصيفة البيع من السكره لا تصلح علة لنقل المسكية ، وزوجية من ثبت عدم تلاقبها من حين العقد لا تصلح علة لثبوت النسب ، وباوغ من بلغ الحلم مجنوناً لا يصلح علة لزوال الولاية النفسية عنه .

وراجعها : أن لا تكون وصفاً قاصراً على الأصل . ومعنى هذا أن تكون وصفاً يمكن أن يتحقق في عدة أفراد وأن يوجد في غير الأصل لأن الغرض المقصود من تعليل حكم الأصل تمددته إلى الفرع فلو عدل بعله لا توجد في غير الأصل لا يمكن أن تكون أساساً لقياس ، ولهذا لما عطلت الأحكام التي هي من خصائص الرسول بأنها لذات الرسول لم يصح فيها القياس . وعلى هذا لا يصح تعليل تحريم الظفر بأنها نبيذ العنب تخمر . ولا تعليل تحريم الربا في الأموال الربوية الستة بأنها ذهب أو فضة أو بر أو شمير أو ملح أو تمر . لأن هذه أوصاف قاصرة عليها .

تقسيمات للعملة من وجوه عدة :

التقسيم الأول للعملة من وجهة اعتبار الشارع لها .
الأمر المناسب للحكم وهو ما يكون مظنة لحكمته ، يتقسم أربعة أقسام من جهة اعتبار الشارع له وعدم اعتباره :

- ١ - مناسب اعتباره الشارع بآتم وجوه الاعتبار ، ويسمى المناسب المؤثر .
- ٢ - مناسب اعتباره الشارع ، ولكن بوجه من وجوه الاعتبار ، ويسمى المناسب الملائم .

٣ - ومناسب ألغى الشارع اعتباره ، ويسمى المناسب المنغى .

٤ - ومناسب سكت الشارع عنه ، فلم يدل على اعتباره بوجه من وجوه الاعتبار ولم يدل على إلغاء اعتباره ، ولم يشرع حكماً بقاء عليه ، ويسمى المناسب المرسل ، أى المطلق عن اعتبار أو إلغاء أو بقاء حكم عليه .

١ - فالناسب المؤثر : هو المناسب الذى دل الشارع على أنه علة للحكم الذى شرعه ؛ سواء كانت دلالة على أنه علة صراحة أو إشارة ، فما دام الشارع دل على أن هذا المناسب هو علة الحكم ، فكأنه دل على أن الحكم نشأ عنه وأنه أثر من آثاره ولهذا سماه الأصوليون المناسب المؤثر . وهو العلة المنصوص عليها .

مثال هذا ؛ قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله ، وذروا البيع » .

دلت صيغة الآية على أن الأمر بترك البيع مرتب على النداء للصلاة من يوم الجمعة ومبنى عليه .

أى دلت على أن الشارع اعتبر هذا النداء علة لترك البيع ، لأن فى ربط هذا الترك بالنداء محافظة على الصلاة ، ولهذا قسنا على البيع كل معاملة تشتمل عن الصلاة كالرهن والمدابنة ، فقلنا إنها مأمور بتركها وقت النداء كالبيع .

فالنداء للصلاة من يوم الجمعة بالنسبة للحكم ، وهو تحريم البيع فى هذا الوقت أمر ، مناسب مؤثر ، لأن صيغة الشارع دلت على أنه هو علة هذا الحكم . ولهذا يسوى بالبيع كل عقد أو تصرف وقت النداء للصلاة فيحرم ، ولا خلاف بين العلماء فى بناء القياس على المناسب المؤثر ويسمون القياس بناء عليه قياساً فى معنى الأصل .

٢ - والمناسبات الملازم : هو المناسب الذى لم يعتبره الشارع بعينه علة لحكمه ولكن اعتبره فى نص آخر علة لحكم من جنس هذا الحكم . أو اعتبر وصفاً من جنسه علة لحكمه .

فإذا علل به الحكم بناء على أن الشارع علل به حكماً من جنس هذا الحكم أو علل هذا الحكم بوصف من جنسه يكون التعليل ملائماً وموافقاً لتصرف الشارع فى التعليل ، ولهذا سمي المناسب الملازم .

مثال هذا : جاء فى الحديث : « لا يزوج البكر الصغيرة إلا وليها » دل الحديث

على ثبوت ولاية التزويج على البكر الصغيرة لوليها ، ولكن لم يدل لا صراحة ولا إشارة ، على أن علة ثبوت هذه الولاية عليها أنها بكر أو أنها صغيرة ، مع أن كلا منهما أمر مناسب ، لو ربط الحكم به كان مظنة لتحقيق حكمته . وهو دفع الضرر عن البكر الصغيرة .

فعلما الحنفية رجحوا أن تكون علة ثبوت ولاية التزويج على البكر الصغيرة صفرها . وقالوا في وجه الترجيح إن الشارع اعتبر الصغر علة للولاية على مال الصغير ، كما يؤخذ من قوله تعالى : « وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح ، فإن أنستم منهم رشدا ، فادفعوا إليهم أموالهم » . ومادام الشارع قد اعتبر الصغر علة للولاية على المال ، والولاية على المال والولاية على التزويج نوعان من جنس واحد هو الولاية ، فيكون الشارع قد اعتبر الصغر علة للولاية على التزويج بوجه من وجوه الاعتبار .

ولهذا يقاس على البكر الصغيرة من في حكمها من جهة نقص العقل وهي المجنونة أو المعتوهة وتقاس عليها أيضاً الثيب الصغيرة .

ومثال آخر : ورد أن الشارع أباح الجمع بين الصلاتين في وقت واحد في الحضر في الجو المطر ، ولم يرد ما يدل على أن علة هذه الإباحة هو المطر . ولكن روى عن أنس بن مالك أنه قال : « كان رسول الله إذا ارتحل قبل أن تریخ الشمس^(١) أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما » يؤخذ من هذا الحديث أن السفر هو علة إباحة الجمع بين الصلاتين . وبما أن السفر والمطر نوعان من جنس واحد وهو ما يوجب التيسير . فاعتبار الشارع السفر مبيحاً للتيسير بالجمع بين الصلاتين يدل على اعتبار ما هو من جنسه ، وهو المطر ، مبيحاً للجمع بين الصلاتين .

والمقصود بهذا أن القانس في تعليل حكم النص لا يكتفى في التعليل بمجرد أن الأمر مناسب ، لأنه قد يكون مناسباً ألغى الشارع اعتباره ، فلكي يطمئن إلى أنه علل تعليلاً صحيحاً لا بد أن يتبين أن هذا المناسب اعتبره الشارع علة ولو بوجه من الوجوه .

٣ - والمناسب المبنى : هو الأمر الذى يبدو في الظاهر أنه مظنة الحكمة أى أن بناء الحكم عليه ، من شأنه أن يحقق مصلحة ، ولكن دل دليل شرعى على إلغاء اعتبار هذا المناسب ومنع بناء الحكم الشرعى عليه . فالفقهاء الذى أفتى الملك بأنه لا يكفر ذنب إفطاره عمداً في رمضان إلا صيامه شهرين متتابعين بناء على أن هذا

(١) أى قبل أن تميل عن وسط السماء .

الملك لا يردعه عن ذنبه إلا هذا ، بنى حكمه على أمر مناسب بحسب الظاهر ، ولكنه ملغى اعتباره بأمر الشارع ، لأن الشارع أوجب الكفارة على من أفطر عمداً في رمضان بهذا الترتيب :

١ - إعتاق رقبة .

٢ - فمن لم يجد فصيام شهرين .

٣ - فمن لم يستطع فأطعام ٦٠ مسكيناً .

بغير تفريق من الشارع بين غنى وفقير ، وملك وغير ملك .

ومثل هذا تساوى الابن والبنت في القرابة وفي درجتها للحكم بتساويهما في الإرث ، فهو أمر مناسب بحسب الظاهر ، ولكن الشارع ألغى اعتباره بقوله « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » .

٤ - والمناسب المرسل : هو الأمر الذي يظهر للمجتهد أن بناء الحكم عليه يحقق مصلحة ، ولم يقم من الشارع دليل على اعتباره ، ولا دليل على إلغائه ، فهو مرسل أى مطلق عن دليل اعتبار أو دليل إلغاء هو الذي يسميه علماء الأصول المصلحة المرسلة . وأظهر أمثاله ، المصالح التي يقتضيها ما يجد من الأحوال في مختلف البيئات ولم يرد عن الشارع ما يدل على اعتبارها أو إلغائها ، (ومثاله في تشريعنا : لا تسمع دعوى الزواج بناء على الشهادة ولا تسمع إلا بوثيقة رسمية - ولا يصح الوقف إلا بإشهاد - ولا يمدد عقد زواج إلا إذا كانت سن الزوجة ١٦ فأكثر ، وسن الزوج ١٨ فأكثر) . كل هذه التشريعات بنى الحكم فيها على مصلحة مرسلة وليس في أدلة الشرع ونصوصه ما يدل على اعتبارها أو إلغائها .

التقسيم الثاني للعملة باعتبار المصلحة التي هي مظنة لها :

قدمنا أن كل حكم شرعى إنما شرع لحكمة . وأن حكمة الحكم هي المصلحة التي قصدها الشارع بتشريعها ، وأن العملة لا بد أن تكون مظنة لما قصد بالحكم من المصالح ، أى أن بناء الحكم عليها من شأنه أن يحقق المصلحة المقصودة للشارع من الحكم .

وقد دل استقراء الأحكام الشرعية وحكمها وعللها في مختلف موضوعاتها على

أن المصالح التي قصدتها الشارع ترجع إلى أنواع ثلاثة : تحقيق ما هو ضروري للناس وتحقيق ما هو حاجي لهم ، وتحقيق ما هو تحسيني لهم . ويتحقق ضروريات الناس ، وحاجياتهم ، وتحسينياتهم ؛ بتحقيق مصالحهم على أكل وجه ، وكل حكم شرعه الشارع هو لتحقيق مصلحة من هذه المصالح . وكل وصف اعتبره الشارع علة لحكم بأى نوع من أنواع الاعتبار ، هو مظنة لمصلحة من هذه المصالح . والمراد بالأمر الضرورية للناس الأمور التي لا تقوم حياتهم إلا بها ، وإذا اختلفت كلها أو بعضها اختلف نظام حياتهم وعمتها الفوضى . وجملة الضروريات للناس خمسة : الدين ، والنفس ، والعرض والمال ، والعقل . وقد شرع الشارع لإيجاد الدين وتثبيتته والحفاظة عليه إيجاب الدعوة إليه والجهاد في سبيله ، والإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وأصول العبادات ، وعقاب من يرتد عنه ، والحج على المفتي الساجن الذي يبعث بأحكامه وعقاب كل من ينتهك حرمة الدين بأى قول أو عمل .

وشرع لإيجاد النسل وحفظ النفس : أحكام الزواج ، وتحريم الإجهاض والتعقيم إلا للضرورة ، وإيجاب القصاص من القاتل عمداً ، والدية والكفارة على القاتل خطأ ، وعقاب كل معتد على النفس أو مادونها .

وشرع لحفظ العقل تحريم الخمر وكل مسكر وكل مفتر ومخدر من السوائل أو النباتات أو غيرها .

وشرع لسكسب المال وحفظه إيجاب السعي والعمل ، وإيجاب حد السارق وتعزير الغاصب ، والنهي عن أكل أموال الناس بالباطل ، وتضمنين من أتلف مال غيره قيمته أو مثله . واشتراط التراضي لمبادلتته .

وشرع لحفظ المرض حد الزانية والزاني ، وحد قاذف المحصنات والوعيد على إشاعة الفاحشة بين الناس والترغيب في الزواج .

والمراد بالأمر الحاجية للناس الأمور التي لا تسهل حياتهم ، ولا يهون احتمال أعبائها وتكاليفها إلا بها ، وإذا اختلفت كلها أو بعضها شقت حياتهم ونالهم الحرج ، ولكن لا تختل ولا تنهار حياتهم كاختلالها وانهارها بفقد الضروريات ، ومرجع الحاجيات إلى تيسير أنواع المعاملات والمبادلات ، والترخيص بأحكام تخفيفية في مال المشتقات ، وإباحة ما لا غنى للإنسان عنه لتيسير حياته .

ومما شرح لتحقيق الحاجيات أحكام الرخص تخفيفاً على الكافرين حين السفر والمرض والخطأ والنسيان والإكراه وسائر أسباب المشقات ، وإباحة السلم والمرايا والساقاة والمزارعة وسائر العقود التي أبيحت سداً لحاجة الناس ورفع الحرج عنهم ، وتضمنين الأجير المشترك . وفرض الدية على العاقلة ، وإباحة الصيد ، وميعة البحر . وجعل الأرض مسجداً والتراب طهوراً . وقد أرشد الله سبحانه إلى ما قصد إذ قال عز شأنه : « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج » . وقال : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » . وقال : « يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً » ، والمراد بالأمور التحسينية للناس الأمور التي يتوافر بها جمال حياتهم وكاملها وعليةا وبها يدنو مجتمةهم من المثل الأعلى للحياة الطيبة ، ومرجعها إلى مكارم الأخلاق ومحاسن العادات وما به الجمال والكمال . ومما شرع لتحقيق التحسينيات أحكام الطهارات وستر العورات وآداب المعاملات والندب إلى أخذ الزينة عند كل مسجد والنهي عن الإسراف والتقتير والنهي عن الثلثة وعن قتل النساء والصبيان والرهبان في الجهاد ، وإلى هذا أرشد الله سبحانه بقوله : « ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم (١) » .

والمقصود من هذا التقسيم تبيينه القائسين والمجاهدين إلى أمرين :

أولاً : إلى مراعاة ترتيب المصالح التي قصدها الشارع وتقديم أهمها وهو الضروري على الذي يليه وهو الحاجي ، وتقديم كل منهما على التحسيني . وعلى هذا يهمل الحاجي إذا كان في مراعاته إخلال بضروري ، ويهمل التحسيني إذا كان في مراعاته إخلال بضروري أو حاجي . والضروريات نفسها ليست في مرتبة واحدة فلا يراعى ضروري إذا كان في مراعاته إخلال بضروري أهم منه . وكذا الحاجيات والتحسينات ، ولهذا فرض الجهاد محافظة على الدين ولم يراع حفظ النفس ، وأبيح لمن اضطر في نخصة شرب المسكر محافظة على النفس ولم يراع حفظ العقل . وأبيح إتلاف مال الغير حين الإكراه عليه بإتلاف نفس أو عضو محافظة على النفس ولم يراع حفظ المال . وفرضت

(١) اقرأ الجزء الرابع من كتاب الموافقات للشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠ هـ فقيه تفصيل واف لأنواع المصالح التي قصدها الشارع من الأحكام وأمثلة تفصيلية للأحكام من مخبات أبواب الفقه تدل على أن الشارع ما أهمل مصلحة وما قصد بكل حكم شرعه إلا المصلحة .

على المكلف عبادات وعدة تكاليفات فيها نوع مشقة عليه محافظة على الدين ولم يراع دفع كل أنواع المشقات عنه ، وأبيح ترك الوضوء أو الغسل بالماء إذا خيف منه المرض أو زيادته ؛ محافظة على صحة البدن ولم يراع التحسين بالطهارة . وأبيح كشف المورة أثناء عملية جراحية أو شبهها محافظة على صحة البدن ولم يراع التحسين بستر المورة .

وثانياً : إلى مراعاة أن أية مصلحة قام البرهان على أنها ضرورة للناس أو حاجية أو تحسينية فهي من مقاصد الشارع ، لأن استقراء أحكام الشارع دل على أن كل ما شرعه الشارع في مختلف فروع التشريع دأر حول حفظ هذه المصالح بأنواعها فكل تقنين أو تنظيم يرمى إلى تحقيق مصلحة من هذه المصالح فهو شرعي من ناحية أنه متفق ومقاصد الشارع من تشريعه متى قام البرهان على أنها مصلحة عامة حقيقية . وليست مصلحة شخصية أو همية أو هوائية .

التقسيم الثالث للعلة باعتبار إفضائها إلى المقصود التي هي مظنة له :

بيننا في شروط العلة أنها يشترط فيها أن تكون مناسبة للحكمة المقصودة من تشريع الحكم بمعنى أن ربط الحكم بها وجوداً وعدمًا من شأنه أن يحقق الحكمة ، وهذا ما عبر عنه الأصوليون بقولهم : أن تكون العلة مظنة للمنة ، ولكن ليست كل علة تحقق الحكمة وتفضي إلى المقصود منها قطعاً في كل جزئية بل قد تفضي إليه قطعاً أو ظناً أو شكاً أو وهماً . وربما لا تفضي إليه قطعاً ، ففي أي هذه الحالات تبقى مناسبتها قائمة ؟ وفي أيها تنخرم مناسبتها ، أي تحتل ولا تصلح علة ؟

أما حيث تكون العلة محققة للحكمة ومفضية إلى المقصود منها قطعاً فلا خلاف في عليتها لقيام مناسبتها قطعاً ، فصيغة البيع الصحيح النافذ التي هي مظنة لتراضي المتبايعين ولسد حاجتهما تفضي قطعاً إلى المقصود منه فتنتقل الملكية في البديلين ويحل لكل منهما الانتفاع بما ملك سداً لحاجته . وكذلك حيث تكون العلة مفضية إلى المقصود منها ظناً لأن الظن الراجح كالقطع في بناء الأحكام عليهما ، فالقتل العمد المدون لإيجاب القصاص يفضي إلى المقصود وهو ردع الناس عن القتل ظناً لا قطعاً ، لأن من المجرمين من لا يردعهم القصاص ، وكل عقوبة على جريمة هي مفضية إلى المقصود منها ظناً لا قطعاً .

وأما حيث تكون العلة مفضية إلى المقصود شكاً أو وهماً ، أي أن جانب إفضاؤها إليه مساوٍ عدمه أو مرجوح فقد اختلف الأصوليون في أنها تنخرم مناسبتها في هذه الحال أو لا — والمختار أنها لا تنخرم لأن المظنة مادامت تحتل أن تفضى إلى المنة فمناسبتها قائمة بوجه من الوجوه . ومثال هذا زواج الأيسة فإن من بلغت سن الإياس لا تملك غالباً فزواجها غالباً لا يفضى إلى المقصود من الزواج وهو التوالد والتناسل . ولكن الراجح أن هذا الزواج تترتب آثاره عليه لاحتمال أن يفضى إلى التوالد على خلاف الغالب ، وكذا سفر المترف المهياة له كل وسائل الراحة الذي لا يجد مشقة في سفره غالباً بإباحة الفطر له في رمضان لا تفضى إلى المقصود غالباً وهو دفع المشقة ، ولكن الراجح إباحة الفطر له لاحتمال أن يجد في السفر أية مشقة لا تعرض في الإقامة .

وأما حيث تكون العلة غير مفضية إلى المقصود منها قطعاً فلا خلاف في أنها تنخرم مناسبتها ولا تكون علة للحكم ؛ ولهذا لا يثبت النسب بزواج مشرق بمغربيه ثبت عدم تلاقيهما من حين زواجهما . ولا يثبت الملك في البديلين ببيع المكره ، لأنه ما دام قد ثبت عدم تلاقى الزوجين اتفق أن يكون زواجهما مظنة للاتصال الجنسي ، وما دام البيع بالإكراه اتفق أن تكون الصيغة مظنة التراضي ، وإذا اتفق كون الوصف مظنة للمنة لم يصلح أن يكون علة . والحنفية القائلون بثبوت النسب في زواج المشرق بالمغربية قالوا إنه لم ينتف قطعاً كون هذا الزواج مظنة لاحتمال أن يكون أحد الزوجين من أهل الخطوة ، وهذا مبني على الاعتقاد في كرامات الأولياء ، وما كان ينبغي أن يبني على هذا تشريع عمل قضائي .

وفي بعض الحالات تفضى العلة إلى المصلحة المقصودة منها ، ولكنها في الوقت نفسه تفضى إلى مفسدة ، فهل تنخرم مناسبتها بإفضاؤها إلى مصلحة ومفسدة معاً ؟ وأمثلة هذا كثيرة : فتحدد سن الزواج بفضى إلى مصلحة وإلى مفسدة ، وكذا تقييد تمدد الزوجات ، وتقييد حق الطلاق ، وكثير من مشروعات القوانين التي لها منافعها وأضرارها .

أما حيث تكون المصلحة راجحة فلا خلاف في أنه لا تنخرم المناسبة بمفسدة مرجوحة ، لأنه لو انخرمت المناسبة بأية مفسدة ولو مرجوحة لم يبق أي وصف مناسباً

وأما حيث تكون المفسدة راجحة فلا خلاف فى أنه تنضم المفسدة .
 وأما حيث يتساويان فالراجح أنها تنضم ، لأن درء المفسد مقدم على جلب
 المصالح . ومن هذا قرروا أنه إذا تعارض المانع والمقتضى رجح المانع ، وإذا تعارض
 المحرم والمبيح رجح المحرم .

مسالك الملة :

المراد بمسالك الملة الطرق التى يتوصل بها إلى إثبات أن الوصف علة . وأشهر
 هذه المسالك هى :

أولاً : (النص) : فإذا دل نص القرآن أو السنة على أن الوصف علة ثبتت
 عليه الوصف بالنص وسمى العلة المنصوص عليها . ودلالة النص على أن الوصف علة
 قد تكون صراحة ، وقد تكون إيماء أى إشارة وتنبها لا بصريح العبارة ، فالدلالة
 على العملية صراحة هى دلالة لفظ فى النص على العلة بوضعه اللغوى مثل ما إذا ورد
 فى النص لفظ لملة كذا ، أو لسبب كذا ، أو لأجل كذا . وإذا كان اللفظ الدال
 على العملية فى النص لا يحتتمل غير الدلالة على العملية فدلالة النص على عملية الوصف
 صريحة قطعية كقوله تعالى فى تمليل بعثة الرسل : « رسلًا مبشرين ومُنذرين لثلاً
 يكون للناس على الله حجة بعد الرسل » ، وقوله فى إيجاب أخذ خمس الفء للفقراء
 والمساكين : « كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » ، وكقوله تعالى : « فليأقضى
 زيد منها وطراً زوجنا كما لكىلا يكون على المؤمنين حرج فى أزواج أديانهم » .
 وكقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « إنما نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحى لأجل
 الدافة ، فكلوا وادخروا » .

وإذا كان اللفظ الدال على العملية فى النص يحتتمل الدلالة على غير العملية فدلالة
 النص على عملية الوصف صريحة ظنية ، مثل قوله تعالى : « أقم الصلاة لعلك الشمس »
 وقوله : « فبطل من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم » وقوله « يسألونك
 عن المحيض قل هو أذى ، فاعتزلوا النساء فى المحيض » وقول الرسول صلى الله عليه
 وسلم فى طهارة سؤر الهرة « إنها من الطوافين عليكم والطوافات » وإنما كانت
 دلالة النص فى هذه المثل على العملية ظنية ، لأن الألفاظ الدالة عليها فيها ، وهى اللام

والباء والفاء ، وإنَّ ؛ كما تستعمل في التعليل تستعمل في غيره وإن كان التعليل هو الظاهر من ممانيتها في هذه النصوص .

ودلالة النص على العملية إيماء أى إشارة وتنبهاً هي الدلالة المستفادة من ترتيب حكم على الوصف واقترانه به بحيث يتبادر من هذا الاقتران فهم عملية الوصف للحكم وإلا لم يكن للاقتران وجه ، وذلك مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يقضى القاضى وهو غضبان » وقوله : « لا يرث القاتل » وقوله : « للراجل سهم ولل فارس سهمان » وقوله للأعرابي الذى قال واقمت أهلي في نهار رمضان عمداً : « كفر » .

وبعض الأصوليين يعد الإيماء مسلكاً مستقلاً عن النص . وبعضهم يعتبر دلالة بعض أنواع الصريح الظنى من الإيماء ، والأمر في هذا هين لأن العملية في كل هذه الأحوال مستفادة من النص ، وكونها صراحة أو إيماء ، قطعية أو ظنية مدارها على وضع اللغة وسياق النص .

ثانياً : (الإجماع) : فإذا اتفق المجتهدون في عصر من المصور على عملية وصف لحكم شرعى ثبتت عملية هذا الوصف للحكم بالإجماع . ومثال هذا إجماعهم على أن علة الولاية للمالية على الصغيرة الصغر ، وفي عد هذا مسلكاً نظر ، لأن نفاة القياس لا يقيسون ولا يمللون ، فكيف ينمقد بدونهم إجماع .

ثالثاً : (السبر والتقسيم) : السبر معناه الاختبار ، ومنه السبار . والتقسيم معناه حصر الأوصاف الصالحة لأن تكون علة حكم الأصل وترديد العلة بينها بأن يقال العلة إما هذا الوصف أو هذا الوصف ، فإذا ورد نص بحكم شرعى في واقعة ولم يدل نص ولا إجماع على علة هذا الحكم سلك المجتهد للتوصل إلى معرفة علة هذا الحكم مسلك التقسيم والسبر بأن يحصر الأوصاف التى توجد في واقعة الحكم وتصلح لأن تكون العلة واحداً منها ، ويختبرها وصفاً وصفاً على ضوء الشروط الواجب توافرها في العلة ، وأنواع الاعتبار الذى اعتبر به ، وبواسطة هذا الاختبار يستبعد الأوصاف التى لا يصح أن تكون علة ويستبقى ما يصح أن يكون علة ، وبهذا الاستبعاد وهذا الاستبقاء يتوصل إلى الحكم بأن هذا الوصف هو العلة ، مثلاً ورد النص بتحريم ربا الفضل والنسيئة في مبادلة الشمير بالشمير وسائر الأموال الربوية الستة ، ولم يدل نص ولا إجماع على علة هذا الحكم ، فالمجتهد يسلك لمعرفة علة هذا الحكم مسلك التقسيم والسبر بأن

يقول علة هذا الحكم إما كون الشهير مما يضبط قدره بالكيل ، وإما كونه طعاماً ، وإما كونه مما يقتات به ويدخر ، لكن كونه طعاماً لا يصلح علة ، لأن هذا الحكم ثابت فى الذهب والفضة وليس واحد منهما طعاماً ، وكونه قوتاً لا يصلح أيضاً لأن هذا الحكم ثابت فى الملح وليس قوتاً ، فيتمين أن تكون العلة كونه مقدرًا بالكيل أو الوزن . وبناء على هذا يقاس على ما ورد فى النص كل المقدرات بالكيل أو الوزن ، فى مبادلتها بجندتها يحرم ربا الفضل والنسيئة ، وكذا ورد النص بأن زوج الأب بنته البكر الصغيرة ولم يدل نص ولا إجماع على علة ثبوت هذه الولاية ، فالجهد يردد العلية بين كونها بكرًا وكونها صغيرة ويستبعد البسكرة لأن الشارع ما اعتبرها للتعليل بنوع من أنواع الاعتبار ، ويستبقى الصغير لأن الشارع اعتبره علة الولاية على المال ، وهى والولاية على التزويج من جنس واحد ، فيحكم بأن العلة الصغير ويقاس على البكر الصغيرة الثيب الصغيرة بجامع الصغير ، وكذا ورد النص بتحريم شرب الخمر ولم يدل نص على علة الحكم ، فالجهد يردد العلة بين كونه من العنب أو كونه سائلاً أو كونه مسكرًا ويستبعد الوصف الأول لأنه قاصر ، والثانى لأنه طردى غير مناسب ، ويستبقى الثالث فيحكم بأنه علة .

وخلاصة هذا المسلك أن المجتهد عليه أن يبحث فى الأوصاف الموجودة فى الأصل ويستبعد ما لا يصلح أن يكون علة منها ، ويستبقى ما هو العلة حسب رجحان ظنه وهاديه فى الاستبعاد والاستبقاء تحقيق شروط العلة بحيث لا يستبقى إلاوصفاً ظاهراً منضبطاً متمدياً مناسباً معتبراً بنوع من أنواع الاعتبار . وفى هذا تتفاوت عقول المجتهدين لأن منهم من يرى المناسب هذا الوصف ، ومنهم من يرى المناسب وصفاً آخر . فالحنفية رأوا المناسب فى تعليل التحريم فى الأموال الربوية القدر مع اتحاد الجنس والشافعية رأوه الطعم مع اتحاد الجنس ، والمالكية رأوه القوت والادخار مع اتحاد الجنس . والحنفية رأوا المناسب فى تعليل ثبوت الولاية على البكر الصغيرة الصغير ، والشافعية رأوه البسكرة . وبعض علماء الأصول عد من مسالك العلة تنقيح المناط . والمراد بتنقيح المناط تهذيب ما ينط به الحكم وبني عليه وهو علمته . والحق أن تنقيح المناط إنما يكون حيث دل النص على العلية من غير تمييز وصف بيمينه علة فهو ليس مسلكاً للتوصل به إلى تعليل الحكم ؛ لأن تعليل الحكم مستفاد من النص وإنما هو مسلك تهذيب

وتخليص علة الحكم مما اقترن بها من الأوصاف التي لا مدخل لها في العلية . ومثال هذا ما ورد في السنة من أن أعرابياً جاء إلى رسول الله وقال : هل سكت ، فقال له الرسول : ما صنعت ؟ فقال : واقمت أهلي في نهار رمضان عمداً . فقال له الرسول : كُفِّر . . . الحديث . فهذا النص دل بالإجماع على أن علة إيجاب التكفير على الأعرابي ما وقع منه لأنه رتب التكفير على ما سرده من الوقائع ، ولكن هذا الذي وقع منه فيه ما لا مدخل له في العلية لإيجاب التكفير مثل كونه أعرابياً ، وكون التي واقمها زوجته ، وكونه واقع في نهار رمضان من تلك السنة بعينها . فالجهد يستبعد هذه الأوصاف لأنها لا مدخل لها في العلية ، ويستخلص أن العلة هي الوقائع عمداً في نهار رمضان ، وعلى هذا تجب الكفارة على من أفطر عمداً في نهار رمضان بالجماع ، وهذا مذهب الشافعي ، وأما الحنفية فقالوا إن مثل الجماع كل مفطر وهذه المهائلة تفهم بالتبادر فتجب الكفارة على كل من أفطر عمداً في نهار رمضان بجماع أو بأكل أو بشرب أو غيرها ، فيكون المناط لإيجاب الكفارة عندهم بمدته هذيه هو المفسد للصوم عمداً ويكون إيجاب الجماع عمداً للكفارة ثابتاً بمباراة النص وإيجاب الأكل والشرب عمداً للكفارة ثابتاً بدلالة النص ، وهذا الاستبعاد وتهذيب العلة مما اقترن بها وما لا مدخل له في العلية هو تنقيح المناط . ومن هذا يتبين أن تنقيح المناط غير السبر والتقسيم . لأن تنقيح المناط يكون حيث دل نص على مناط الحكم ولكنه غير مهذب ولا خالص من اقتران ما لا مدخل له في العلية به . وأما السبر والتقسيم فيكونان حيث لا نص أصلا على مناط الحكم ويراد التوصل بهما إلى معرفة العلة لا إلى تهذيبها من غيرها . وأما النظر في استخراج العلة غير المنصوص عليها ولا الجمع عليها بواسطة السبر والتقسيم أو بأي مسلك من مسالك العلة فيسمى تخريج المناط ، فهو استنباط علة الحكم شرعي ورد به النص ولم يرد نص بملته ولم يذم إجماع على علمته . وأما تحقيق المناط فهو النظر في تحقق العلة التي ثبتت بالنص أو الإجماع أو بأي مسلك في جزئية أو واقعة غير التي ورد فيها النص ، كما إذا ورد النص بأن علة « اعتزال النساء في الحيض » الأذى ، فينظر المجتهد في تحقق الأذى في النفاس . وكما إذا ثبت أن علة تحريم شرب الخمر الإسكار فينظر في تحقق الإسكار في نبيذ آخر . فتتقيد المناط هو تهذيب العلة وتمييزها وتخليصها مما لا بسما . وتخرج المناط هو استخراج العلة والتوصل إلى معرفتها . وتحقيق المناط هو البحث في تحقق العلة في أية واقعة غير واقعة النص .